



الشروط والأحكام

صندوق تعليم ريت

صندوق استثمار عقاري متداول عام مقفل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

مدير الصندوق: شركة السعودي الفرنسي كابيتال

أمين الحفظ: شركة كسب المالية

رأس مال الصندوق: 510,000,000 ريال سعودي

عدد الوحدات: 51,000,000 وحدة تعادل 100% من راس مال الصندوق

- "لا تعطي هيئة السوق المالية أي تأكيد يتعلق بدقة هذا المستند أو اكتماله، وتخلي الهيئة نفسها من أي مسؤولية أو أي خسارة تنتج عما ورد في هذا المستند أو الاعتماد على أي جزء منه. ويجب على الراغبين في الاشتراك في وحدات الصندوق المطروحة بموجب هذا المستند تحري مدى صحة المعلومات المتعلقة بالوحدات محل الطرح. وفي حال تعذر فهم محتويات هذا المستند، يجب عليهم الأخذ بمشورة مستشار مالي مُرخص له"
- "تم اعتماد صندوق تعليم ريت على أنه صندوق استثمار عقاري متداول متوافق مع المعايير الشرعية المجازة من قبل لجنة الرقابة الشرعية المعينة لصندوق الاستثمار العقاري المتداول."
- يجب على جميع المستثمرين المحتملين قبل اتخاذ أي قرار استثماري خاص بالصندوق قراءة الشروط والأحكام والمستندات الأخرى لصندوق تعليم ريت.
- تاريخ إصدار شروط وأحكام الصندوق 12 / 08 / 1438 هـ الموافق 08 / 05 / 2017 م، وآخر تحديث بتاريخ 15 / 04 / 1445 هـ الموافق 30 / 10 / 2023 م.
- تمت الموافقة على طرح وحدات صندوق تعليم ريت طرحاً عاماً من قبل هيئة السوق المالية في تاريخ 12 / 08 / 1438 هـ الموافق 08 / 05 / 2017 م.

هذه هي النسخة المعدلة من شروط وأحكام صندوق تعليم ريت والتي تعكس التغييرات التالية:

■ التعديلات المتعلقة بقواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية.

وذلك بحسب خطابنا المرسل إلى هيئة السوق المالية بتاريخ 15 / 04 / 1445 هـ الموافق 30 / 10 / 2023 م.

Internal Use

1- فهرس

3	قائمة المصطلحات
4	خصائص الصندوق :
6	دليل الصندوق:
8	ملخص عن الطرح:
6	اسم الصندوق ونوعه.
6	عنوان المقر الرئيس لمدير الصندوق ، وموقعه الإلكتروني .
6	مدة الصندوق :
6	وصف لغرض الصندوق وأهدافه مع بيان سياسة توزيع الأرباح على مالكي الوحدات .
7	ملخص للاستراتيجيات التي سيتبعها الصندوق لتحقيق أهدافه .
16	مخاطر الاستثمار في الصندوق:
25	الاشتراك:
27	تداول وحدات الصندوق:
28	سياسة توزيع الأرباح .
28	إنهاء الصندوق وتصفيته:
28	الرسوم ومقابل الخدمات والعمولات وأتعاب الإدارة .
32	التأمين .
32	أصول الصندوق .
35	مجلس إدارة الصندوق .
37	مدير الصندوق .
42	المستشار القانوني .
42	أمين الحفظ .
43	إدارة الأملاك .
43	مراجعات الحسابات :
44	القوائم المالية .
44	تعارض المصالح:
44	رفع تقارير مالكي الوحدات:
45	اجتماع مالكي الوحدات .
46	حقوق مالكي الوحدات .
46	معلومات أخرى .
46	معلومات إضافية لأنواع معينة من الصناديق .
46	لجنة الرقابة الشرعية للصندوق .
48	خصائص الوحدات .
48	تعديل شروط الصندوق و أحكامه .
48	إقرارات مدير الصندوق .
49	النظام المطبق .

2- قائمة المصطلحات الواردة في الشروط والأحكام:

المصطلحات

مجلس الإدارة	هو مجلس إدارة يتم تعيين أعضائه من قبل مدير الصندوق، وفقاً لللائحة صناديق الاستثمار العقاري؛ لمراقبة أعمال مدير الصندوق وسير أعمال الصندوق.
يوم العمل	يوم العمل الرسمي حين تكون البنوك والأسواق المالية مفتوحة للعمل في المملكة.
حجم الصندوق	يعني القيمة الإجمالية لكل بند من الأصول وذلك يشمل إجمالي مبالغ اشتراكات مالكي الوحدات في الصندوق بالإضافة إلى إجمالي القروض على الصندوق
رأس مال الصندوق	يعني إجمالي مبالغ اشتراكات مالكي الوحدات في الصندوق
هيئة السوق المالية أو الهيئة	تعني هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.
عملة الصندوق	العملة التي يتم بناء عليها تقويم سعر وحدات الصندوق وهي الريال سعودي.
لائحة صناديق الاستثمار العقاري	تعني لائحة صناديق الاستثمار العقاري الصادرة من قبل هيئة السوق المالية بقرار رقم 1-193-2006 وتاريخ 1427/06/19 هـ (الموافق 2006/07/15 م) وأي تعديلات تجرى عليها.
مدير الصندوق	مؤسسة السوق المالية التي تتولى إدارة أصول صندوق الاستثمار وإدارة أعماله وطرح وحداته وفقاً لأحكام لائحة صناديق الاستثمار والقواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.
المملكة	المملكة العربية السعودية.
رسوم إدارة الصندوق	الرسوم التي يتقاضاها مدير الصندوق لقاء إدارة صندوق الاستثمار.
صافي أرباح الصندوق	يقصد به إجمالي عوائد الصندوق بما في ذلك الدخل التأجيري بعد خصم إجمالي المصروفات التي تحملها الصندوق باستثناء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول العقارية والتي قد يعاد استثمارها بهدف الاستحواذ على أصول إضافية أو صيانة وتجديد أصول الصندوق القائمة.
صافي أصول الصندوق	القيمة التقديرية على أساس إجمالي قيمة الأصول لصندوق الاستثمار العقاري المتداول مطروحا منها أي أتعاب أو رسوم مستحقة على الصندوق.
سعر الوحدة	قيمة وحدة الصندوق والتي تحسب بتقسيم صافي قيمة أصول الصندوق على إجمالي عدد الوحدات القائمة.
الهيئة الشرعية	مجموعة من علماء الشريعة تم تعيينهم من قبل مدير الصندوق لتقديم المشورة بشأن مدى توافق المنتجات الاستثمارية مع أحكام الشريعة الإسلامية.
المشترك / مالك الوحدات / المستثمر	مصطلحات مترادفة، ويستخدم كل منها للإشارة إلى الشخص الذي يملك وحدات في الصندوق.
الصندوق	يعني صندوق تعليم ريت، وهو صندوق استثمار عقاري متداول متوافق مع الشريعة يديره مدير الصندوق.
المؤمن / المقيم	شخص يختاره مدير الصندوق، لتأمين وتقييم أصول الصندوق تتوافر فيه الدراية والخبرة اللازمتين لتقديم خدمات التأمين العقاري ومرخص معتمد من قبل الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين (تقييم).
تداول	تعني شركة السوق المالية السعودية.
قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية	قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (29791) بتاريخ 9 جمادى الأولى 1444 هـ.

3. دليل الصندوق

<p>شركة السعودي الفرنسي كابيتال المركز الرئيسي: ص.ب 23454 الرياض 11426 المملكة العربية السعودية هاتف: 96611+2826666 الموقع الإلكتروني: www.sfc.sa</p>	<p>السعودي الفرنسي كابيتال Saudi Fransi Capital Distinguished Service, Outstanding Performance</p> 	<p>مدير الصندوق</p>
<p>أبيكس لخدمات صناديق الاستثمار (دبي) المحدودة Apex Fund Services (Dubai) Limited المكتب 101, الدور الأول, جيت فيليج مركز دبي المالي العالمي ص.ب: 506534 دبيو الإمارات العربية المتحدة الموقع الإلكتروني: www.apexfundservices.com</p>		<p>المدير الإداري الفرعي</p>
<p>شركة كسب المالية ص.ب 395737 الرياض 11375 المملكة العربية السعودية هاتف: +966112079979 الموقع الإلكتروني: www.kasbcapital.sa</p>	<p>كسب المالية كسب KASB Capital</p>	<p>أمين الحفظ</p>
<p>شركة برايس ووترهاوس كوبرز برج المملكة شارع الملك فهد - الرياض ص.ب. 8282 - الرياض 11482 - المملكة العربية السعودية رقم الهاتف: +966112110400 رقم الفاكس: +966112110401 الموقع الإلكتروني: www.pwc.com/middle-east</p>		<p>المحاسب القانوني</p>
<p>شركة أولات للتقييم العقاري ص.ب 62244 الرياض 11585 المملكة العربية السعودية هاتف: +966117178999 الموقع الإلكتروني: www.olaat.sa</p>		<p>المقيمين</p>
<p>فاليوسترات Valustrat الدور السادس البرج الجنوبي الفيصلية طريق الملك فهد الهاتف: 966112935127+ الموقع الإلكتروني: www.valustrat.com</p>		<p>المقيمين</p>

ملخص الطرح

اسم الصندوق	صندوق تعليم ريت وهو صندوق استثمار عقاري متداول عام مقفل ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتم إنشاؤه بموجب الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية وتعليمات هيئة السوق المالية.
العملة النقدية للصندوق	ريال سعودي.
درجة المخاطرة للصندوق	متوسطة إلى عالية المخاطر- الرجاء قراءة قسم المخاطر من هذه الشروط والأحكام "المخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق".
نوع الصندوق	صندوق استثمار عقاري متداول عام مقفل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مؤسس في المملكة العربية السعودية بموجب لائحة صناديق الاستثمار العقاري.
مدة الصندوق	مدة الصندوق تسعة وتسعون (99) عاماً ابتداء من تاريخ إدراج وحدات الصندوق في تداول، ويمكن تمديد مدة الصندوق ويكون ذلك التمديد خاضعاً للتقدير المطلق لمدير الصندوق بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق وموافقة هيئة السوق المالية.
الأهداف الاستثمارية للصندوق	يهدف الصندوق إلى الاستثمار في أصول عقارية داخل وخارج المملكة العربية السعودية وقابلة لتحقيق دخل تأجيلي دوري، وتوزيع ما لا يقل عن 90% من صافي أرباح الصندوق سنوياً نهاية كل سنة ميلادية، ويستثمر الصندوق بشكل ثانوي أصول الصندوق في مشاريع التطوير العقارية شريطة: 1. ألا تقل أصول الصندوق المستثمرة في الأصول العقارية المطورة التي تولد دخل دوري عن 75٪ من إجمالي أصول الصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية مدققة، و 2. ألا يستثمر الصندوق أصوله في أراضي بيضاء. و 3. ألا تزيد الاستثمارات في عقارات خارج المملكة عن 25% من القيمة الإجمالية لأصول الصندوق وذلك وفقاً لآخر قوائم مالية مدققة. - تكون جميع الاستثمارات العقارية التي سيقوم بها الصندوق مرتبطة بقطاع التعليم أو التدريب
الحد الأدنى للاشتراك	لا يوجد حد أدنى حيث أن وحدات الصندوق يتم تداولها على موقع شركة السوق السعودي (تداول)
الحد الأعلى للاشتراك	لا يوجد حد أعلى حيث أن وحدات الصندوق يتم تداولها على موقع شركة السوق السعودي (تداول)
توزيعات نقدية	يهدف الصندوق إلى توزيع 90٪ على الأقل من صافي أرباحه السنوية بشكل نقدي مره واحدة نهاية كل سنة ميلادية.
فترة الاشتراك للصندوق	لا يوجد فترة اشتراك حيث أن زيادة رأس مال الصندوق ستكون عن طريق إصدار وحدات جديدة مقابل اشتراك عيني لأصحاب الأصل المزمع الاستحواذ عليه من قبل الصندوق.
رأس مال الصندوق	510,000,000 ريال سعودي (خمسمائة وعشرة مليون) مقسمة على 51,000,000 وحدة استثمارية (واحد وخمسون ألف وحدة استثمارية)
رسوم الاشتراك	لا يوجد
رسوم الإدارة	0.75% سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق.
رسوم أمين الحفظ	- 0.0375% سنوياً من قيمة أصول الصندوق عند التأسيس و0.03% على جميع الأصول المستقبلية يتم دفعها مرة واحدة عند الاستحواذ. - 30,000 ريال سعودي سنوياً لأمين الحفظ مقابل شهادة الزكاة والقوائم المالية.
تأمين الصندوق	مرتان في العام بنهاية النصف الأول من كل سنة ميلادية ونهاية النصف الثاني من كل سنة ميلادية أي بما يتوافق مع تاريخ 30-يونيو و31-ديسمبر من كل عام.
التمويل	يجوز للصندوق الحصول على تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولا تتعدى نسبة التمويل المتحصل عليه عن نسبة 50٪ من إجمالي قيمة أصول الصندوق وذلك بحسب آخر قوائم مالية مدققة.

<p>يحق لمالكي الوحدات التصويت في اجتماعات مالكي الوحدات. بالإضافة إلى ذلك، تجب موافقة مالكي الوحدات لإقرار كل "تغيير أساسي" على الصندوق. وتُعتبر أيّاً من الحالات الآتية "تغيير أساسي":</p> <ul style="list-style-type: none"> - كل تغيير مهم في أهداف الصندوق؛ - كل تغيير من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي وجوهري على مالكي الوحدات أو على حقوقهم في الصندوق؛ - كل تغيير يكون له تأثير في وضع المخاطر للصندوق؛ و - كل زيادة في رأس مال الصندوق. 	<p>حقوق التصويت</p>
<p>يتم تداول وحدات الصناديق العقارية المتداولة (ريت) بنفس الطريقة التي يتم بها تداول أسهم الشركات في السوق السعودي ("تداول"). وعليه، فإنه يمكن لمالكي الوحدات بيع وشراء الوحدات خلال ساعات التداول اليومية من خلال السوق مباشرة.</p>	<p>التداول</p>

5. اسم الصندوق ونوعه:

صندوق تعليم ريت (الصندوق) وهو صندوق استثمار عقاري متداول متوافق مع الشريعة الإسلامية مؤسس في المملكة العربية السعودية بموجب لائحة صناديق الاستثمار العقاري.

6. المقر الرئيسي لمدير الصندوق وموقعه الإلكتروني:

شركة السعودي الفرنسي كابيتال

ص.ب 23454

الرياض 11426

المملكة العربية السعودية

هاتف +966112826666

الموقع الإلكتروني: www.sfc.sa

7. مدة الصندوق:

مدة الصندوق تسعة وتسعون (99) عاماً ابتداء من تاريخ إدراج وحدات الصندوق في تداول 2017-05-30م، ويمكن تمديد مدة الصندوق لمدة مماثلة بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق وموافقة هيئة السوق المالية.

8. وصف لغرض الصندوق وأهدافه الاستثمارية وسياسة توزيع الأرباح على مالكي الوحدات:

تتمثل الأهداف الاستثمارية للصندوق في الاستثمار في القطاع العقاري السعودي عن طريق الاستثمار في أي من الأهداف التالية:

- استثمار 75% بحد أدنى من القيمة الإجمالية لأصول الصندوق وذلك بحسب آخر قوائم مالية مدققة في عقارات مطورة تطويراً إنشائياً، قابلة لتحقيق دخل دوري وتأجيري.
- توزيع نسبة 90% من صافي أرباح الصندوق نقداً على مالكي الوحدات على الأقل مرة واحدة سنوياً.
- استثمار نسبة لا تتجاوز 25% من القيمة الإجمالية لأصول الصندوق وذلك بحسب آخر قوائم مالية مدققة في التطوير العقاري، أو لتجديد أو لإعادة تطوير تلك العقارات. ويخضع إنجاز هذا الهدف لتوافر فرص مناسبة بحسب تقدير مدير الصندوق ولا يوجد ضمان بأن هذا الهدف سيتحقق.

- تكون جميع الاستثمارات العقارية التي سيقوم بها الصندوق مرتبطة بقطاع التعليم أو التدريب.
- سيقوم مدير الصندوق بتوزيع ما لا يقل عن ما نسبته 90٪ على الأقل من صافي أرباحه السنوية بشكل نقدي مره واحدة نهاية كل سنة ميلادية.، وقد يقوم أيضاً مدير الصندوق بتوزيع أي مبالغ نقدية إضافية في الصندوق على شكل توزيعات نقدية.

9. ملخص الاستراتيجيات التي سيتبعها الصندوق لتحقيق أهدافه:

أ. نوع مجالات الاستثمار التي سوف يستثمر فيها الصندوق:

الحد الأدنى لنسبة الاستثمار	الحد الأعلى لنسبة الاستثمار	مجالات الاستثمار
75%	100%	اصول عقارية مدرة للدخل في المملكة العربية السعودية تختص في مجال التعليم والتدريب
0%	25%	اصول عقارية مدرة للدخل خارج المملكة العربية السعودية تختص في مجال التعليم والتدريب
0%	25%	عقود منفعة تختص في مجال التعليم والتدريب
0%	25%	عقارات تحت التطوير تختص في مجال التعليم والتدريب
0%	25%	سيولة نقدية
0%	25%	صناديق أسواق النقد المطروحة طرْحاً عاماً والمرخصة من قبل الهيئة. بما فيها الصناديق المدارة من قبل مدير الصندوق
0%	25%	صفقات المرابحة والودائع قصيرة الأجل بالريال السعودي لدى المصارف المرخصة من قبل مؤسسة النقد العربي الـ والعاملة في المملكة العربية السعودية.

ب. القطاعات التي سوف يستثمر فيها الصندوق:

يهدف الصندوق إلى الاستثمار في أصول عقارية تختص في مجال التعليم والتدريب داخل وخارج المملكة العربية السعودية قابلة لتحقيق دخل تأجيري دوري وعوائد على رأس المال المستثمر.

ج. بيان تفصيلي عن الأصول العقارية المراد تملكها:

يستهدف الصندوق تكوين محفظة استثمارية ترتبط بقطاع التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية وخارجها قابلة لتحقيق دخل تأجيري دوري والتي ستر عوائد على رأس المال المستثمر بما يتماشى مع استراتيجية استثمار الصندوق. ويستثمر الصندوق بشكل ثانوي أصوله في مشاريع التطوير العقارية شريطة ألا يستثمر الصندوق أصوله في أراضي بيضاء. كما يقر مدير الصندوق على خلو الأصول العقارية محل استثمار الصندوق من أي مخالفات نظامية تمنع أو قد تتسبب في عدم الاستفادة منها أو تشغيلها، وكذلك على سلامة الأصول العقارية فنياً وخلوها من أي خلل أو عيوب هندسية رئيسية قد تمنع أو قد تتسبب في عدم الاستفادة منها أو تشغيلها، أو قد تتسبب بدورها في إجراء اصلاحات وتغييرات رئيسية مكلفة.

- مدارس التربية الإسلامية

1. العقار المستأجر من مدارس التربية الإسلامية (ملكية):

الاصل العقاري عبارة عن مدرسة تقع في حي الرحمانية في مدينة الرياض، قطعة رقم (بدون) مخطط رقم (1324/ب) والمقام عليها المباني المستأجرة من قبل شركة مدارس التربية الإسلامية المحدودة، بمساحة تبلغ 45,666.94 متر مربع. يحدها من الشمال شارع بعرض 20 متر وبطول 188.79 متر ومن الجنوب شارع بعرض 15 متر وبطول 188.46 متر ومن الشرق شارع التخصصي بعرض 46 متر وبطول 242.04 متر ومن الغرب شارع بعرض 20 متر وبطول 242.16 متر. كما انه تم تشغيل الاصل لمدة تزيد عن الخمسين عام، حيث بدأ تشغيله في عام 1384هـ الموافق 1964م.

- مدارس الرواد العالمية

2. العقار المستأجر من مدارس الرواد العالمية (ملكية):

الاصل العقاري هو عبارة عن مدرسة تقع في حي الزهراء مدينة الرياض، قطعة رقم (232) مخطط رقم (1954/أ) والمقام عليها المباني المستأجرة من قبل شركة مدارس الرواد العالمية، بمساحة تبلغ 30,000 متر مربع. يحدها من الشمال شارع بعرض 20 متر وبطول 200 متر ومن الجنوب مواقف سيارات يلسها شارع عرض 36 بطول 200 متر ومن الشرق شارع عرض 20 متر وبطول 150 متر ومن الغرب شارع بعرض 30 متر وبطول 150 متر. كما انه تم تشغيل الاصل في 1435/01/04 هـ الموافق 2012/1/1م.

- مدارس الغد الأهلية

3. العقار المستأجر من مدارس الغد الأهلية (ملكية):

الاصل العقاري هو عبارة عن مدرسة تقع في حي الملك عبد الله على شارع العروبة على مساحة إجمالية تبلغ 11,282.58 متر مربع، بمساحة بناء إجمالية تبلغ 17,908.28 متر مربع. كما انه تم تشغيل الاصل في 1441/1/02 هـ الموافق 2019/9/1م.

د. جدول بالمعلومات الاتية لكل عقار:

- مدارس التربية الإسلامية

مخطط (كروكي) موقع مدارس التربية الإسلامية:



معلومات العقار	
اسم العقار	مدارس التربية الإسلامية
معلومات مالك/ملاك العقار	صندوق التعليم ريت
نوع العقار	مجمع مدارس
الدولة/المدينة	الرياض،

شارع التخصصي /حي الرحمانية			البي/الشارع
45,666.94م ²			مساحة الأرض
30.122م ²			مساحة البناء (بحسب رخصة البناء)
العقار عبارة عن مجمع تعليمي يتكون من مباني دور واحد + مباني دورين + مباني دور ونصف			عدد الأدوار
مبنى تعليمي			أنواع الوحدات وأعدادها
100%			نسبة إشغال العقار
عام 1384 هـ الموافق 1964 م			تاريخ إتمام إنشاء المبنى (بحسب شهادة إتمام البناء)
285,000,000 ريال سعودي			تكلفة شراء العقار
عقد واحد للأصل العقاري			نبذه عن عقود الايجار الحالية
2021	2020	2019	إيرادات اخر ثلاث سنوات للعقار (إن وجدت)
22,050,000 ريال سعودي	21,000,000 ريال سعودي	21,000,000 ريال سعودي	
لا يوجد			معلومات إضافية

*تمتلك شركة كسب المالية ، أمين حفظ شركة "تعليم ريت" ، الملكية القانونية للأصول تحت مظلة "SPV" ربوع التعليم لصالح الصندوق

**لا يوجد شهادة إتمام بناء للأصل العقاري

دفعات الايجار			
م	السنة	الدفعة الإيجارية	نسبة العائد التشغيلي*
1	2017	10,500,000	3.68%
2	2018	21,000,000	7.37%
3	2019	21,000,000	7.37%
4	2020	21,000,000	7.37%
5	2021	22,050,000	7.74%
6	2022	22,050,000	7.74%
7	2023	22,050,000	7.74%
8	2024	23,152,500	8.12%
9	2025	23,152,500	8.12%
10	2026	23,152,500	8.12%
11	2027	24,310,125	8.53%
12	2028	24,310,125	8.53%
13	2029	24,310,125	8.53%
14	2030	25,525,631	8.96%
15	2031	25,525,631	8.96%
16	2032	25,525,631	8.96%
17	2033	26,801,913	9.40%
18	2034	26,801,913	9.40%
19	2035	26,801,913	9.40%
20	2036	28,142,008	9.87%
21	2037	28,142,008	9.87%

9.87%	28,142,008	2038	22
10.37%	29,549,109	2039	23
10.37%	29,549,109	2040	24
10.37%	29,549,109	2041	25
10.37%	29,549,109	2042	26
10.37%	29,549,109	2043	27

*نسبة العائد التشغيلي تشمل الأصل العقاري الحالي وذلك على سعر الشراء

- مدارس الرواد العالمية:

مخطط (كروكي) موقع مدارس الرواد العالمية:



معلومات العقار	
اسم العقار	مدارس الرواد العالمية
معلومات مالك/ملاك العقار	شركة راج الثالثة المحدودة المملوكة من قبل شركة راج العقارية
نوع العقار	مجمع مدارس
الدولة/المدينة	الرياض
الحي/الشارع	شارع ابي بكر الصديق / حي التزهة
مساحة الارض	30,000 م ²
مساحة البناء (بحسب رخصة البناء)	48,967 م ²
عدد الأدوار	العقار عبارة عن مجمع تعليمي يتكون من مباني دور واحد + مباني دورين
أنواع الوحدات وأعدادها	مبنى تعليمي
نسبة إشغال العقار	100%
تاريخ إتمام إنشاء المبنى (بحسب شهادة إتمام البناء)	1435/01/04 هـ الموافق 2012/1/1 م.
تكلفة شراء العقار	225,000,000 ريال سعودي

عقد واحد لجميع الاصل			نبذه عن عقود الايجار الحالية
2021 ريال سعودي 15,972,000	2020 ريال سعودي 14,520,000	2019 ريال سعودي 14,520,000	إيرادات اخر ثلاث سنوات للعقار (إن وجدت) معلومات إضافية
لا يوجد			

دفعات الايجار			
م	السنة	الدفعة الإيجارية	نسبة العائد التشغيلي*
1	2017	10,500,000	3.68%
2	2018	21,000,000	7.37%
3	2019	21,000,000	7.37%
4	2020	21,000,000	7.37%
5	2021	22,050,000	7.74%
6	2022	22,050,000	7.74%
7	2023	22,050,000	7.74%
8	2024	23,152,500	8.12%
9	2025	23,152,500	8.12%
10	2026	23,152,500	8.12%
11	2027	24,310,125	8.53%
12	2028	24,310,125	8.53%
13	2029	24,310,125	8.53%
14	2030	25,525,631	8.96%
15	2031	25,525,631	8.96%
16	2032	25,525,631	8.96%
17	2033	26,801,913	9.40%
18	2034	26,801,913	9.40%
19	2035	26,801,913	9.40%
20	2036	28,142,008	9.87%
21	2037	28,142,008	9.87%
22	2038	28,142,008	9.87%
23	2039	29,549,109	10.37%
24	2040	29,549,109	10.37%
25	2041	29,549,109	10.37%
26	2042	29,549,109	10.37%
27	2043	29,549,109	10.37%

*نسبة العائد التشغيلي تشمل الأصل العقاري الحالي وذلك على سعر الشراء

مدارس الغد الاهلية:

مخطط (كروي) موقع مدارس الغد الاهلية:



معلومات العقار		
اسم العقار		مدارس الغد الاهلية
معلومات مالك/ملاك العقار		خالد الخضير
نوع العقار		مجمع مدارس
الدولة/المدينة		الرياض
الحي/الشارع		شارع خزام - حي الملك عبد الله
مساحة الارض		11,282.58 م ²
مساحة البناء (بحسب رخصة البناء)		17,908 متر مربع.
عدد الأدوار		العقار عبارة عن مجمع تعليمي يتكون من مباني دور واحد + مباني دورين
أنواع الوحدات وأعدادها		مبنى تعليمي
نسبة إشغال العقار		100%
تاريخ إتمام إنشاء المبنى (بحسب شهادة إتمام البناء)		1441/1 هـ الموافق 2019/9/1 م . شهادة إتمام البناء: تحت الاجراء
تكلفة شراء العقار		92,000,000 ريال سعودي
نبذه عن عقود الايجار الحالية		عقد واحد لجميع الأصل
إيرادات اخر ثلاث سنوات للعقار (إن وجدت)		2019 ** 2020 5,950,000 ريال سعودي 2021 5,950,000 ريال سعودي
معلومات إضافية		لا يوجد

دفعات الأيجار				
مدة العقد الأصلية				
م	السنة	الدفعة الإيجارية	نسبة العائد التشغيلي	
1	2020	5,950,000	6.47%	
2	2021	5,950,000	6.47%	
3	2022	5,950,000	6.47%	
4	2023	5,950,000	6.47%	
5	2024	6,545,000	7.11%	
6	2025	6,545,000	7.11%	
7	2026	6,545,000	7.11%	
8	2027	6,545,000	7.11%	
9	2028	6,545,000	7.11%	
10	2029	7,199,500	7.83%	
التجديد الأول				
م	السنة	الدفعة الإيجارية	نسبة العائد التشغيلي	
11	2030	7,199,500	7.83%	
12	2031	7,199,500	7.83%	
13	2032	7,199,500	7.83%	
14	2033	7,199,500	7.83%	
15	2034	7,919,450	8.61%	
التجديد الثاني				
م	السنة	الدفعة الإيجارية	نسبة العائد التشغيلي	
16	2035	7,919,450	8.61%	
17	2036	7,919,450	8.61%	
18	2037	7,919,450	8.61%	
19	2038	7,919,450	8.61%	
20	2039	8,711,395	9.47%	
التجديد الثالث				
م	السنة	الدفعة الإيجارية	نسبة العائد التشغيلي	
21	2040	8,711,395	9.47%	
22	2041	8,711,395	9.47%	
23	2042	8,711,395	9.47%	
24	2043	8,711,395	9.47%	
25	2044	8,711,395	9.47%	

هـ. سياسات تركيز الاستثمار

يهدف الصندوق إلى الاستثمار في أصول عقارية تختص في مجال التعليم والتدريب داخل وخارج المملكة العربية السعودية قابلة لتحقيق دخل تأجيري دوري وعوائد على رأس المال المستثمر. كما أنه سيتم اختيار المناطق/المدن التي تتميز بسمات استثمارية إيجابية ونمو في أنشطة الأعمال وتدفع في الاستثمارات بشكل إيجابي، ونمو في العرض والطلب وكذلك لديها بنية تحتية جيدة وذلك بعد عمل دراسة جدوى شاملة لهذه العقارات اما يتم عملها داخليا من قبل مدير الصندوق او الاستعانة بمستشار خارجي يقوم بعمل الدراسات اللازمة وذلك حسب تقدير مدير الصندوق والأخذ بالاعتبار التقارير الصادرة في هذا الشأن من مثنين اثنين مستقلين على الأقل، على أن يكونوا معتمدين من قبل الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين.

و. عوائد الإيجارات السابقة والمستهدفة لكل عقار/منفعة:

#	اسم العقار	2020م	2021م	2022م	2023م
1	مدارس التربية الإسلامية	21,000,000	22,050,000	22,050,000	22,050,000
2	مدارس الرواد العالمية	14,520,000	15,972,000	15,972,000	15,972,000
3	مدارس الغد الأهلية	5,950,000*	5,950,000	5,950,000	5,950,000
	إجمالي الإيجارات	41,470,000	43,972,000	43,972,000	43,972,000
	مصاريف الصندوق (تتضمن الرسوم المالية)	8,240,000	8,350,000	8,350,000	8,350,000
	نسبة رسوم ومصاريف الصندوق (%) من رأس مال	1.62%	1.64%	1.64%	1.64%
	صافي العوائد بعد خصم جميع مصاريف الصندوق	33,230,000	35,622,000	35,622,000	35,622,000
	نسبة العائد الإجمالي قبل خصم مصاريف الصندوق (%)	8.13%	8.62%	8.62%	8.62%
	نسبة العائد الصافي بعد خصم جميع مصاريف الصندوق (%)	6.52%	6.98%	6.98%	6.98%
	متوسط العوائد على الصندوق للسنوات الأربع القادمة	6.87%	-	-	-

ز. صلاحيات الاقتراض للصندوق وسياسة مدير الصندوق في ممارسة تلك الصلاحيات:

لا يوجد أي قروض أو تمويل حتى تاريخ هذه الشروط والاحكام، كما يحق للصندوق أن يلجأ للحصول على تمويل في الحالات التي يقرها مجلس إدارة الصندوق واللجنة الشرعية للصندوق حيث ألا يتجاوز تمويل الصندوق ما نسبته (50%) من القيمة الإجمالية لأصول الصندوق وذلك بحسب آخر قوائم مالية مدققة.

ح. وسائل وكيفية استثمار النقد المتوفر في الصندوق

يحق لمدير الصندوق ووفقاً لتقديره الخاص باستثمار السيولة المتاحة وغير المستخدمة متى ما دعت الحاجة (ويحد أقصى 25% من القيمة الإجمالية لأصول الصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية مدققة) في واحدة أو أكثر من الاستثمارات المذكورة بالجدول أدناه على أن تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية:

نوع الاستثمار	الحد الأدنى من القيمة الإجمالية للصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية مدققة	الحد الأعلى من القيمة الإجمالية للصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية

مدققة		
25%	صفر %	سيولة نقدية صناديق أسواق النقد المطروحة طرحاً عاماً والمرخصة من قبل الهيئة. بما فيها الصناديق المدارة من قبل مدير الصندوق صفقات المراجعة والودائع قصيرة الأجل بالريال السعودي لدى المصارف المرخصة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي والعاملة في المملكة العربية السعودية.

ط. تفاصيل استخدام متحصلات طرح الصندوق:

سيتم استخدام متحصلات طرح للاستحواذ على العقار التعليمي مدارس التربية الإسلامية وسيكون الحد الأدنى الذي يجب جمعه في فترة الطرح الأولي هو 285,000,000 وستكون على النحو التالي:

المشتركين	عدد الوحدات	قيمة الوحدات	النسبة من إجمالي قيمة الصندوق	طريقة الاشتراك
مالك عقار مدارس التربية الإسلامية	19,950,000 وحدة	199,500,000 ريال سعودي	70%	عيني
الجمهور	8,550,000 وحدة	85,500,000 ريال سعودي	30%	نقدي

ي. مالكي الوحدات ونسبة الاشتراكات العينية في الصندوق من إجمالي قيمة أصول الصندوق:

المالك	عدد الوحدات	قيمة الوحدات (ريال سعودي)	النسبة من إجمالي رأس مال الصندوق
شركة محمد بن أحمد الرشيد وأبناءه القابضة (مالك عقار مدارس التربية الإسلامية)	19,950,000	199,500,000	39.12%
شركة راج العقارية	15,750,000	157,500,000	30.88%
عبدالمحسن سليمان الراجحي	2,326,875	23,268,750	4.56%
فواز سليمان الراجحي	1,973,400	19,734,000	3.87%
عبدالعزیز سليمان الراجحي	1,500,000	15,000,000	2.94%
عبدالمملك سليمان الراجحي	949,725	9,497,250	1.86%
اجمالي نسبة الاشتراكات العينية	42,450,000	424,500,000	83.24%

10. مخاطر الاستثمار في الصندوق:

1. مقدمة للمخاطر.

ينطوي الاستثمار في الصندوق على مخاطر عديدة وهو مناسب فقط للمستثمرين الذين يدركون مخاطر الاستثمار بشكل تام ويمكنهم تحمل تلك المخاطر، ويجب على المستثمرين المحتملين تقييمها بعناية عند اتخاذ قرارهم. وقد تكون هناك مخاطر أخرى وأمور غير مؤكدة ليست معروفة لدى مدير الصندوق حالياً، أو قد يعتبرها مدير الصندوق غير هامة حالياً بينما قد يكون لها تأثير سلبي على الصندوق وعمله. ولا يمكن تقديم أي ضمان بأن الصندوق سيتمكن من تحقيق هدف الاستثمار أو بأن المستثمرين سيتلقون عائداً على رأس مالهم.

لا ينطوي الاستثمار في الصندوق على أي ضمانات بأن الاستثمار فيه سيكون مربحاً أو أن المستثمر لن يتكبد أي خسائر. لذا، فإنه يتوجب على كل مستثمر محتمل أن يأخذ في الاعتبار كل من عوامل المخاطر المذكورة أدناه قبل شراء وحدات في الصندوق. ويتحمل كل مستثمر المسؤولية الكاملة عن أي خسائر مالية ناتجة عن الاستثمار في الصندوق ما لم تكن تلك الخسارة بسبب الغش أو الإهمال الجسيم أو سوء التصرف من مدير الصندوق وفقاً لما تنص عليه لائحة صناديق الاستثمار العقاري وتعليمات صناديق الاستثمار العقارية المتداولة.

2. ملخص المخاطر.

يتناول هذا القسم العوامل الأكثر خطورة التي قد تؤثر على العمل والعمليات التشغيلية والوضع المالي للصندوق. وهو لا يصف جميع المخاطر التي تنطبق على الصندوق أو على القطاع بشكل عام أو مالكي الوحدات في صندوق. وفي حالة وقوع أي من المخاطر التالية أو ظهور مخاطر جديدة لم يتم تحديدها بعد، حينها قد يتأثر الصندوق سلباً، وقد تنخفض قيمة وحدات الصندوق في تلك الحالة، وعليه فإن الاستثمار في الصندوق لا يعني ضمان الربح أو عدم الخسارة، كما لا يوجد أي ضمان بأن أيًا من المخاطر الموضحة قد تحدث خلال مدة الصندوق.

3. المخاطر المتعلقة بالصندوق.

مخاطر عدم تحقيق العائد

لا يضمن مدير الصندوق بأنه سيتمكن من تحقيق العوائد لمستثمريه وجميع الأرقام التي وردت والمبينة في هذه الشروط والأحكام هي لأغراض التوضيح. العوائد الفعلية للصندوق قد تختلف عن الأرقام الواردة في هذه الشروط والأحكام.

مخاطر الاستثمار العامة

ليس هنالك أي ضمان بأن الصندوق سوف يحقق أهدافه الاستثمارية وهو ما قد يحدث نتيجة للعديد من العوامل، بعضها يقع خارج نطاق سيطرة مدير الصندوق. وستكون الاستثمارات في الصندوق مناسبة فقط للمستثمرين الذين يدركون المخاطر التي ينطوي عليها ذلك الاستثمار.

مخاطر الاستثمارات العقارية

سيخضع الصندوق لظروف القطاع العقاري العامة في المملكة العربية السعودية، والتي تتأثر في حد ذاتها بالعديد من العوامل، من بينها على سبيل المثال لا الحصر، نمو الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي وأسعار الفائدة والعرض والطلب وتوافر التمويل وتوجهات المستثمرين والسيولة والبيئة القانونية والتنظيمية وغيرها من الظروف في المملكة. والذي من الممكن أن يؤثر على أسعار العقار.

مخاطر التركيز على قطاع محدد

يستثمر الصندوق في أصول مركزة في قطاع التعليم والتدريب، وقد يؤدي ذلك الأمر إلى تعريض الصندوق لخطر الركود الاقتصادي وذلك بشكل أكبر مما إذا اشتملت استثمارات الصندوق على أصول عديدة في قطاعات مختلفة. ونتيجة لذلك، قد يكون لهذا الركود تأثير سلبي جوهري على الوضع المالي للصندوق ونتائج عملياته وتدقيقاته النقدية وقدرته على تقديم توزيعات أرباح للمستثمرين.

مخاطر الاستثمار في القطاع التعليمي

سوف يتأثر أداء الصندوق بالعوامل التي تؤثر على قطاع التعليم بشكل عام. وقد تتضمن هذه العوامل عوامل متعلقة بمستويات الطلب ومن بينها أي انكماش اقتصادي أو فرض قيود مرتبطة بالنظام التعليمي عامة أو إلغاء التراخيص الممنوحة للمدارس الأهلية أو أي أنظمة أو لوائح) بما في ذلك تلك المتعلقة بالضرائب والرسوم (، أو عوامل تتعلق بمستويات العرض ومن بينها زيادة المعروض من المدارس سواء الأهلية أو الحكومية. وقد يكون للاقتصاد الكلي وغيره من العوامل تأثير سلبي على العمل وعلى الإنفاق الشخصي وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدلات الإشغال في المدارس الأهلية ويؤثر على القيمة الإجمالية للعقارات في قطاع

التعليم. وبالتالي، قد يحتاج الصندوق إلى التخارج من الأصول مقابل مبلغ أقل من تكلفة الاستحواذ، مما يؤدي إلى خسارة رأس مالية وقد لا يتمكن من تحقيق العوائد المستهدفة.

مخاطر عدم توافر سيولة في السوق

يعتزم الصندوق إدراج وحداته للتداول في السوق المالية السعودية (تداول). ولا ينبغي النظر إلى ذلك إلى أنه سوف تكون هناك سيولة لتداول الوحدات. وفي حال عدم وجود سوق تداول ذو سيولة أو المحافظة على قدر كافي من السيولة والتي تتيح للمالكي الوحدات تداول وحداتهم بناء على وفرة العرض والطلب، وفي حال عدم تحقق ذلك سوف تتأثر قيمة الوحدات وأسعار تداولها على نحو سلبي. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يكون للتداولات القليلة نسبياً تأثيراً سلبياً على القيمة السوقية للوحدات، وقد يكون من الصعب تنفيذ العمليات وخصوصاً المتعلقة بعدد كبير من الوحدات. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتم إصدار نسبة كبيرة من الوحدات إلى عدد محدود من المستثمرين، وهو الأمر الذي قد يؤثر سلباً على وجود سيولة نشطة للوحدات. وعلى الرغم من أن الوحدات سوف تكون قابلة للتداول، قد تكون سيولة السوق بالنسبة لوحدات صناديق الاستثمار العقاري القابلة للتداول أقل من سيولة سوق أسهم الشركات المدرجة وعليه فسوف تؤثر قيمة الوحدات ومستوى تداولها بشكل كبير.

مخاطر التغيرات في الأسعار

هناك العديد من العوامل التي قد تؤثر سلباً على السعر السوقي للوحدات ومن بينها الحركة العامة في أسواق الأسهم المحلية والعالمية والأسواق العقارية والظروف الاقتصادية السائدة والمستهدفة ومعدلات الفائدة وتكاليف التمويل وتوجهات المستثمرين والظروف الاقتصادية العامة. وقد تتعرض سوق الوحدات للتقلبات، وقد يؤدي عدم وجود السيولة إلى حدوث تأثير سلبي على القيمة السوقية للوحدات. وبناء عليه، فإن شراء هذه الوحدات ملائم فقط للمستثمرين الذين يمكنهم تحمل المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات.

مخاطر التغير في نسب الفائدة والظروف الاقتصادية العامة

إن التغيرات في الظروف الاقتصادية، بما في ذلك نسب الفائدة ومعدلات التضخم، وظروف العمل، والمنافسة، والقوانين الضريبية من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على أعمال وفرص الصندوق. وعلى وجه الخصوص، قد تتسبب الزيادة في نسب الفائدة بمطالبات من المستثمرين لعائد أعلى وذلك للتعويض عن الزيادة في التكلفة النقدية وتكلفة الفرصة البديلة. ونتيجة لذلك، قد تنخفض جاذبية الوحدات كفرصة استثمارية فيقل الطلب عليها مما يؤثر سلباً على القيمة السوقية للوحدات. وحيث أنه يجوز للصندوق اللجوء إلى التمويل، فإن أي زيادة في نسب الفائدة في أسواق الدين من شأنها أن تؤثر على شروط التمويل للصندوق. وإن التغيرات في أسعار الفائدة قد تؤثر أيضاً على التقييمات في القطاع العقاري بشكل عام.

مخاطر التداول بسعر أقل من سعر الطرح الأولي

قد يتم تداول الوحدات بسعر أقل من سعر الطرح الأولي في وقت الاشتراك، وقد لا يستطيع مالكو الوحدات استرداد كامل قيمة استثمارهم. وقد يتم تداول الوحدات بسعر أقل من قيمتها لعدة أسباب من بينها ظروف السوق غير المتواترة وضعف توقعات المستثمرين حول جدوى الاستراتيجية والسياسة الاستثمارية للصندوق وزيادة العرض على الطلب من الوحدات. وكذلك قد تؤدي عمليات البيع من جانب مالكي الوحدات لعدد كبير من الوحدات إلى تخفيض السعر السوقي للوحدة إلى درجة كبيرة. وقد تؤدي أي عمليات بيع لعدد كبير من الوحدات في السوق العامة أو التصور بأن هذه المبيعات سوف تحدث إلى التأثير بشكل سلبي وكبير على قيمة وسعر تداول الوحدات. وبناء عليه، فإن شراء الوحدات ملائم فقط للمستثمرين الذين يمكنهم تحمل المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات لا سيما وأن ذلك قد يؤدي إلى صعوبة تخارج المستثمر من الصندوق أو تخارجه بقيمة أقل من القيمة السوقية لأصول الصندوق.

مخاطر التقلب في التوزيعات

على الرغم من أنه يتوجب على الصندوق بموجب التعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار العقارية المتداولة توزيع ما نسبته 90٪ على الأقل من صافي دخلها للمالكي الوحدات بشكل سنوي، إلا أنه لا يوجد ضمانات بشأن مبالغ التوزيعات المستقبلية، وقد يكون الصندوق غير قادر على القيام بأي توزيع بسبب أحداث

غير متوقعة تؤدي إلى زيادة في التكاليف (بما في ذلك النفقات الرأس مالية في حال القيام بأعمال تجديد واسعة النطاق ومكلفة بشكل عاجل) أو انخفاض في الإيرادات (كما في حال انخفاض مستويات تحصيل إيرادات الإيجار). وإن عدم قدرة الصندوق على القيام بتوزيعات سنوية لمالكي الوحدات سوف يتسبب في انخفاض قيمة وسعر تداول وحدات الصندوق.

الاعتماد على الموظفين الرئيسيين لمدير الصندوق

سيعتمد الصندوق على خدمات الإدارة والاستشارات التي يقدمها موظفي مدير الصندوق. وقد يكون من الصعب استبدال بعض الموظفين الرئيسيين، وخاصة في الإدارة العليا لمدير الصندوق. وفي حالة ترك أحد هؤلاء الموظفين العمل ولم يكن مدير الصندوق قادراً على إيجاد بديل مناسب، فإن أداء أعمال الصندوق قد تتأثر بشكل سلبي. إن عدم وجود فريق ناجح لإدارة الصندوق قد ينعكس سلباً على القدرة على تنمية عقارات وأصول الصندوق والقدرة على التفاوض لما فيه من مصلحة الصندوق مما قد ينعكس على عائدات الصندوق وقيمة وحداته الاستثمارية.

مخاطر طبيعة الاستثمار

الاستثمار في الصندوق يتطلب التزاماً كما هو موضح في هذه الشروط والأحكام، مع عدم وجود ضمانات لتحقيق عوائد على رأس المال المستثمر. لن يكون هناك أي ضمان بأن الصندوق سوف يتمكن من تحقيق عوائد إيجابية على استثماراته في الوقت المناسب أو أي وقت على الإطلاق. وقد لا تكون هناك إمكانية لبيع أصوله أو التصرف فيها، وإذا ما تقرر التصرف فيها بالبيع قد لا تكون هناك إمكانية لبيعها بسعر يعتقد مدير الصندوق أنه يمثل القيمة العادلة لها أو أن يتم بيعها في الإطار الزمني الذي يطلبه الصندوق. وبناء على ما سبق، فإن الصندوق قد لا يتمكن أبداً من تحقيق أي عائد على أصوله.

مخاطر تضارب محتمل في المصالح

يخضع الصندوق لحالات مختلفة لتضارب المصالح نظراً لأن مدير الصندوق والشركات التابعة له، ومدراء كل منهما والمدراء والمنتسبين قد يكونون مشاركين في أنشطة عقارية وغيرها من الأنشطة تجارية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وقد تنشأ هناك حالات تتضارب فيها مصالح أحد الأطراف مع مصالح الصندوق. إن أي تضارب في المصالح يحد من قدرة مدير الصندوق على أداء مهامه سوف يؤثر سلباً على استثمارات الصندوق وعوائده وتوزيعاته.

مخاطر تخلف الطرف الآخر عن الالتزام والمخاطر الائتمانية

سوف يتعرض الصندوق لمخاطر ائتمانية تتعلق بالأطراف الذين يقوم الصندوق بمزاولة أعماله معهم كما يمكن أن يتحمل الصندوق خطر تسوية التخلف عن السداد. علاوة على أن الصندوق قد يتعرض في ظروف معينة لمخاطر تخلف الطرف الآخر عن الالتزام بما في ذلك ملاك الأراضي و/أو مديرو العقارات و/أو المستأجرون و/أو البنوك الممولة و/أو المقاولون. وقد يؤدي إخلال أي طرف خارجي متعاقد معه عن الوفاء بالالتزامات أو سداد أي مستحقات تعاقدية إلى الصندوق خاصة في ظل عدم وجود أي ضمانات من المستأجرين إلى انخفاض دخل الصندوق وبالتالي التأثير السلبي على عوائد مالكي الوحدات.

مخاطر احتمالية عدم القدرة على إصدار بعض شهادات إتمام البناء

عدم وجود شهادات إتمام بناء لجميع الأصول العقارية أو عدم القدرة على إصدارها قد يعرض الصندوق إلى خطر عد الاستفادة من الأصل أو عدم القدرة على تأجيره أو بيعه وبالتالي في حال وقوع ذلك سيتأثر الصندوق بشكل سلبي وينعكس ذلك على عملياته و قدرته على توزيع أرباح للمساهمين في حال وقع أي من المخاطر المذكورة اعلاه والتي سوف تسبب في خسارة مالكي الوحدات والصندوق ولكن يتعهد مدير الصندوق باستخراجها خلال الـ 12 شهر القادمة وفي حال لم يتمكن من ذلك فسيكون مدير الصندوق هو المسؤول امام الصندوق وامام مالكي الوحدات في حال وقع أي ضرر بسبب ذلك.

مخاطر التدفقات النقدية الخارجة وغير المتوقعة لصيانة العقارات

قد يكون الصندوق مطالباً بسداد نفقات محددة في حال عدم قدرة مدير العقار على سداد تلك النفقات وقد يكون الصندوق مطالباً بتسديد هذه النفقات (على سبيل المثال، الضرائب العقارية والصيانة) للحفاظ على قيمة عقار استثماري وتجنب توقيع حجز على عقار و/أو نقل عقار إلى مستأجر جديد. حيث أن هذه النفقات ستخفض أرباح الصندوق.

مخاطر الانخفاض في قيمة العقار

تشهد قيمة العقارات تقلبات وتغيرات. وقد يؤدي التغير في مؤشرات الاقتصاد السعودي إلى انخفاض القيمة السوقية لاستثمارات الصندوق مما قد يقود بدوره إلى تقلص عوائد الصندوق أو تصفية الصندوق دون نجاح في تنفيذ استراتيجيته الاستثمارية ويدفع ذلك مدير الصندوق إلى تغيير استراتيجيته الاستثمارية وقد يضطر الصندوق إلى التخلّص من استثماراته بخسارة. بالإضافة إلى ذلك تتعرض الاستثمارات في العقارات التجارية والسكنية للمخاطر التي تؤثر في القطاع العقاري التجاري والسكني بشكل عام بما في ذلك التغيرات الموسمية ورغبة المشتري في شراء عقار معين والتغيرات في الظروف الاقتصادية والثقة في الأعمال التجارية. لذلك قد يكون لعامل واحد أو أكثر من هذه العوامل تأثيراً سلبياً في نتائج عمليات الصندوق أو وضعه المالي أو أسعار وحداته أو جميعها.

مخاطر نزع الملكية

أنه من حق بعض الجهات الحكومية في المملكة نزع ملكية العقار للمصلحة العامة (على سبيل المثال لا الحصر، بناء الطرق والمرافق العامة). ومن الناحية النظرية، يفترض أن تكون قيمة التعويض للعقار المزروعة ملكيته مساو للقيمة السوقية ولكن هذا الأمر غير مضمون حيث قد تقل قيمة التعويض عن القيمة السوقية للعقار وقت نزع الملكية أو القيمة المدفوعة عند الشراء. وفي حال نزع الملكية يتم الاستحواذ الإيجاري على العقار بعد فترة اخطار غير محددة نظامياً، وذلك لأن تحديدها يعتمد على نظام خاص. وعلى الرغم من احتمالية دفع التعويض، فهناك خطر يتمثل في أن يكون قيمة التعويض غير كافية بالمقارنة مع حجم الاستثمار أو الربح الفائت أو الزيادة في قيمة الاستثمار. وفي حال تحقق خطر نزع الملكية، قد تنخفض قيمة التوزيعات للملكي الوحدات، وقيمة وسعر التداول للوحدات وقد يخسر مالكي الوحدات كل أو جزء من رأس المال المستثمر.

مخاطر احتمال عدم القدرة على تجديد عقد الإيجار أو إيجاد مستأجر بديل

سوف يحقق الصندوق معظم دخله من الإيجار المستلم من مستأجري العقارات. وبناءً عليه، قد يتأثر سلباً الوضع المالي للصندوق ونتائج عملياته وتدفعاته النقدية وقدرته على القيام بتوزيعات على المستثمرين إذا تعذر عليه إعادة تأجير العقارات أو تجديد عقود الإيجار المنتهية أو إيجاد مستأجر بديل، أو إذا كانت معدلات الإيجار عند التجديد أو إعادة التأجير أقل بشكل كبير مما هو مستهدف. لا يستطيع الصندوق التنبؤ بما إذا كان المستأجر سوف يجدد عقده الإيجاري في نهاية مدته أو إيجاد مستأجر بديل. وفي هذه الحالة سيكون الصندوق مطالباً بالعثور على مستأجر/مستأجرين آخرين لشغل العقارات أو بيعها.

مخاطر الإخفاق في الالتزام بالأنظمة

يخضع المستأجر لعدد من الأنظمة الحكومية. وإخفاق المستأجر في الالتزام لأي من تلك الأنظمة والمعايير أو جميعها قد يؤدي إلى احتساب غرامات وعقوبات، وقد يؤثر بشكل جوهري على قدرة المستأجر على تقديم مدفوعات الأجر. كما أن هناك احتمال بأن يتحمل مالك الأرض غرامات أو عقوبات نظير إجراءات المستأجر.

مخاطر التغطية التأمينية غير الكافية

سوف يلتزم الصندوق بنفسه أو سوف يطالب بالالتزام المستأجرين بالحد الأدنى من التغطية التأمينية حيثما يراه مناسباً. غير أن هناك دائماً حالات لا تخضع للتغطية التأمينية الكاملة ووقوع تلك الحالات يمكن أن تكون له آثار مالية سلبية على الصندوق. وقد يشمل هذا وقوع حالة تتسبب في خسارة المستأجر للإيرادات، أو بما يؤثر في قدرته على السداد أو وقوع حالة يكون الصندوق معها مطالباً بتحمل بعض تكاليف الإصلاحات والصيانة للعقار أو جزء منها.

مخاطر تراجع أداء الاستثمارات

يتعرض الصندوق لمخاطر عدم نجاح أصوله الحالية أو صفقاته الجديدة جميعها أو بعضاً منها. وعلاوة على ذلك، لا يوجد ضمان بأن عمليات الاستثمار المستقبلية ستتم وفقاً لاستراتيجية مدير الصندوق، أو أنها ستتم من الأساس. وقد يكون لهذا تأثير سلبي على نتائج عملياته التشغيلية ووضعها المالي.

مخاطر المطورين وأعمال الإنشاء

إذا استثمر الصندوق في مشروع تطوير عقاري في مرحلة لاحقة من مدة الصندوق، فسوف يكون الصندوق معرضاً حينها لمخاطر عدة مرتبطة بملكية عقارات ومشاريع محددة، وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر، التأخير في عمليات الإنشاء والإخفاق أو التأخير في الحصول على الموافقات الحكومية، ونقص/عدم توفر المواد الخام، وتأثيرات العمالة، والتغيرات في القوانين واللوائح والقواعد ذات الصلة، وعدم القدرة على تحديد مشاريع وعقارات مناسبة خلال إطار زمني معقول بما يؤثر على الإيرادات، وعدم أداء الالتزامات من جانب المطورين والمقاولين، وعدم سداد الإيجار من جانب المستأجرين، وحالات التجاوز غير المتوقعة للتكاليف، و/أو المصروفات الرأسمالية/مصرفيات الصيانة، والتراجع العام في أسعار العقارات، إلخ. في حال حدوث مثل هذه الحالات فإنه قد يكون لها تأثير سلبي على نتائج العمليات التشغيلية والوضع المالي للصندوق.

مخاطر تكاليف الإنشاء

إذا استثمر الصندوق في مشروع تطوير عقاري في مرحلة لاحقة من مدة الصندوق فسوف يكون معرضاً لمخاطر قد تنشأ عن تغيرات في أسعار المواد الخام الإنشائية أو ندرتها، مما سيؤثر سلباً على المشاريع العقارية للصندوق عن طريق تأخير تاريخ إتمامها أو الحد من الإيرادات أو خسارة مشروع محدد بسبب ارتفاع أسعار تلك المواد الخام المشار إليها. وعلاوة على ذلك، فإن الارتفاع في أجور العمالة أو ندرة العمالة المطلوبة لإتمام تلك المشاريع العقارية سيكون له تأثير سلبي على مشاريع الصندوق ووضعها المالي.

مخاطر إدارة العمليات التشغيلية والعقارات

قد يكون الصندوق مطالباً كذلك بسداد نفقات محددة (على سبيل المثال، الضرائب العقارية والصيانة) للحفاظ على قيمة عقار استثماري و/أو سداد رسوم تسويقية و/أو عمولات في حالة التسويق أو نقل عقار إلى مستأجر جديد. وسوف يعتمد الصندوق على مستأجره أو على أطراف ثالثة لإدارة المشاريع العقارية لصالح الصندوق. علماً بأن المستأجر الحالي يتحمل تكاليف الصيانة وسداد الضرائب.

مخاطر تسويق وبيع العقارات

نظراً لانخفاض السيولة في سوق العقار فإنه قد يتعين على مدير الصندوق إعادة تطوير العقارات لجعلها قابلة للتسويق أو لجذب المشتريين، وهذا سيؤثر بدوره على إيرادات الصندوق وربما يترتب عليه وقوع خسائر مالية.

مخاطر الائتمان والطرف المقابل

سوف يقوم الصندوق باستثمار المبالغ النقدية الزائدة في صناديق مرابحة ومضاربة متوافقة مع الشريعة، مع أن هذه الاستثمارات منخفضة المخاطر إلا أنه يوجد احتمالية عدم السداد الأطراف المقابلة والمؤسسات المالية التي يتعامل الصندوق. وهذا قد تؤثر سلباً على الوضع المالي للصندوق.

مخاطر بيع الوحدات بكميات كبيرة

قد يؤثر بيع أعداد كبيرة من الوحدات في السوق المالية عقب إتمام الطرح، أو احتمال حدوث ذلك البيع، بشكل سلبي على سعر الوحدات في سوق الأسهم.

مخاطر الإجراءات التي يتخذها المنافسون

يتنافس الصندوق مع ملاك ومشغلين ومطورين عقارين آخرين في المملكة العربية السعودية، وقد يمتلك بعضهم عقارات مشابهة للعقارات التي يمتلكها الصندوق في نفس النطاق الذي تقع فيه العقارات. وإذا قام منافسو الصندوق بتأجير أماكن سكنية و/أو تجارية مماثلة للعقارات التي يمتلكها الصندوق أو بيع أصول مماثلة لهذه للعقارات التي يمتلكها الصندوق بقيمة أقل من تقويم الصندوق للأصول القابلة للمقارنة، فإن الصندوق قد لا ينجح في تأجير المساحة التجارية والسكنية بأسعار أو شروط مناسبة أو قد لا ينجح في ذلك على الإطلاق. وبالتالي، قد يتكبد الصندوق تكاليف ومصاريف إضافية لأغراض الاحتفاظ بالعقارات وقد يتعرض لخسارة الدخل المحتمل كنتيجة لعدم تأجير أو استغلال العقارات الأساسية. وبناءً عليه، قد يتأثر الدخل أو العائد المستهدف للملكي الوحدات سلباً.

المخاطر القانونية والتنظيمية والضريبية

إن المعلومات الواردة في هذه الشروط والأحكام تستند إلى التشريعات القائمة والمعلنة. وقد تطرأ تغيرات قانونية وضريبية وذكوية وتنظيمية في المملكة أو غيرها خلال مدة الصندوق ويمكن أن يكون لها تأثير سلبي في الصندوق وأدائه أو استثماراته. وقد تكون قدرة الصندوق على اللجوء للطرق القانونية في حال وجود نزاعات محدودة. وقد تؤدي عملية تنفيذ عقود الإيجارات والعقود الأخرى من خلال النظام القضائي إلى تأخير ونتائج غير مستهدفة. وبالإضافة إلى ذلك تتمتع الإدارات والجهات الحكومية في المملكة بقدر من الصلاحية وحرية التصرف فيما يتعلق بتطبيق التشريعات القائمة. وقد تؤدي أي تغييرات في التشريعات القائمة أو تأخر الإدارات الحكومية في تطبيق هذه التشريعات إلى التأثير سلباً في أداء الصندوق وسعر الوحدة. وتحتفظ السلطات الضريبية المحلية بالحق في تقدير ضريبة أو زكاة على جميع مالكي الوحدات أو على الصندوق. كذلك قد تشترط حكومة المملكة العربية السعودية توظيف نسبة معينة من المواطنين السعوديين في القطاع العقاري وقطاعات التجزئة بالمملكة. ومن غير الواضح في هذه المرحلة إلى أي مدى سوف يطلب من الصندوق واستثماراته الالتزام بمثل هذه السياسات أو النسب التي تفوق النسب الحالية؛ وذلك لأن السعودية قد تتطلب توظيف موظفين إضافيين أو تقديم تدريب إضافي وهذه التكاليف الأخرى قد تتسبب في ارتفاع تكاليف التشغيل عما هو مستهدف بالأساس وهو ما سوف يتم اقتطاعه من صافي دخل الصندوق وبالتالي سوف تنخفض الأرباح الصافية المتاحة للتوزيع على مالكي الوحدات.

مخاطر ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة

ينطوي الاستثمار في الصندوق على مخاطر ضريبية متنوعة بعضها ينطبق على الاستثمار في الصندوق نفسه والبعض الآخر ينطبق على ظروف معينة قد تكون ذات صلة بمستثمر معين. ويؤدي تكبد الصندوق لمثل هذه الضرائب إلى تخفيض المبالغ النقدية المتاحة لعمليات الصندوق فضلاً عن التوزيعات المحتملة للملكي الوحدات. وسوف تؤدي الضرائب التي يتكدها مالكو الوحدات بالضرورة إلى تخفيض العوائد المرتبطة بالاستثمار في الصندوق وانخفاض في سعر الوحدة. ويجب على المستثمرين المحتملين التشاور مع مستشاريهم الضريبيين بشأن الضرائب المترتبة على الاستثمار في الوحدات وتملكها وبيعها.

مخاطر الموافقات الحكومية والبلدية

قد لا ينجح الصندوق في تحقيق أهدافه الاستثمارية إذا رفض إصدار أي اعتماد أو موافقة أو ترخيص من الجهات المعنية مثل البلديات والأمانات أو تم منحها بشروط غير مقبولة. وفي مثل هذه الحالة قد لا يستطيع الصندوق تحقيق العائد المستهدف من قبل مدير الصندوق أو ملاك الوحدات.

التنظيمات الحكومية الجديدة والمستقبلية

تشهد المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة الكثير من التطورات في التنظيمات الحكومية من رسوم حكومية إضافية أو زيادة نسبة السعودة في بعض القطاعات وكذلك حصر بعض الأعمال على السعوديين فقط وكذلك تنظيمات وزارة التجارة والعمل الجديدة أو التنظيمات التي يمكن أن تصدر في الآونة القريبة أو في المستقبل في تنظيم هذه المجالات وخصوصاً التي تطرأ على قطاع التجزئة حيث أن الصندوق يحتوي على ما يقارب (60%) من أصوله في هذا القطاع، حيث أن هذه التنظيمات قد تكون سبب في خسارة الكثير من المستأجرين أو في انخفاض الإيجارات السنوية وكذلك لا يمكن لمدير الصندوق التنبؤ بأي تنظيم قد يطرأ على قطاع التجزئة أو الفنادق وحتى القطاع السكني حيث أن وتيرة التغيير والتطوير أصبحت من الأمور التي قد تحدث في أي وقت ولذلك

فإنه لا يستطيع الصندوق تحقيق العائد المستهدف من قبل مدير الصندوق أو ملاك الوحدات وذلك قد يؤثر على سعر الوحدة أو خسارة جزء من مبلغ الاستثمار.

مخاطر خروج المقيمين الأجانب من المملكة

شهدت المملكة العربية السعودية تطبيق بعض الرسوم التي تطال الوافدين الأجانب، عقب إقرارها من قبل مجلس الوزراء في إطار برنامج التوازن المالي، الأمر الذي قد يؤدي الى خروج عدد من المقيمين الأجانب نهائياً من المملكة العربية السعودية، هذا ما قد يسبب انخفاض في عوائد أصول الصندوق الواردة من رسوم تسجيل الطلاب الأجانب بسبب عدم تجديد اشتراكاتهم، مما قد يؤثر سلبياً على أداء الصندوق.

مخاطر التقاضي مع الغير

طبيعة أنشطة الصندوق قد تعرضه لأخطار الانخراط في نزاعات قضائية مع الغير. وسوف يتحمل الصندوق أتعاب الدفاع ضد مطالبات الغير ومبالغ التسويات أو الأحكام التي قد تصدر ضده الأمر الذي من شأنه أن يقلل من أصول الصندوق والأموال النقدية المتاحة للتوزيع على مالكي الوحدات وبالتالي التأثير السلبى في أداء الصندوق وسعر الوحدة.

مخاطر التوزيعات العينية

قد يضطر الصندوق إلى إجراء توزيعات عينية لعقارات أو لحصص أو أسهم في شركات أخرى مثل الشركة ذات الغرض الخاص في سياق حل أو تصفية الصندوق. وفي حالة التوزيع العيني قد يستلم مالكو الوحدات حصص في شركة أو عقارات يُحتمل أن يصعب التصرف فيها وتسييلها وقد ينشئ التوزيع العيني لأية أصول تكاليف وأعباء إدارية لم يكن المستثمرون ليتحملوها لو أن الصندوق أجرى التوزيعات نقداً. وقد تسبب التوزيعات العينية انخفاضاً كبيراً في أداء الصندوق.

مخاطر الخسائر غير المؤمنة

سوف يحتفظ الصندوق بتأمين للمسؤولية التجارية، وتأمين على الملكية، وغيرها من أنواع التأمين التي تغطي جميع الممتلكات التي يملكها ويديرها الصندوق، وذلك بالنوع والحدود التي يعتقد أنها كافية ومناسبة بالنظر إلى المخاطر النسبية التي تنطبق على العقار، وبتكلفة التغطية المناسبة، مع تطبيق أفضل الممارسات المهنية. لذا فإن الصندوق قد يتكبد خسائر مادية تتجاوز عائدات التأمين، وربما يصبح غير قادر على الاستمرار في الحصول على التغطية التأمينية بأسعار معقولة تجارياً. فإذا واجه الصندوق خسارة غير مؤمن عليها أو خسارة تتجاوز حدوده التأمينية فيما يتعلق بملكية إحدى العقارات أو أكثر، فإنه من المحتمل أن يخسر الصندوق رأس المال المستثمر في الممتلكات المتضررة، فضلاً عن العائدات المستقبلية المستهدفة من هذه الممتلكات. وبالتأكيد فإن أي خسارة من هذا القبيل من المرجح أن تؤثر سلباً على حالة الصندوق المالية ونتائج عملياته، والتدفقات النقدية الناتجة عنه، ومن ثم قدرة الصندوق على تقديم توزيعات مالية للمالكي للوحدات.

مخاطر تهمين العقارات

لغايات تقدير قيمة عقارات المحفظة الاستثمارية للصندوق، يتم طلب تهمين هذه الأصول من قبل مئتمنين اثنين مستقلين ومرخصين من الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين. وتكون عمليات التقييم التي يقوم بها مدير الصندوق هي فقط لغرض تقدير قيمة العقارات فقط، وليست مقياساً دقيقاً للقيمة التي يمكن الحصول عليها عند بيع ذلك العقار حيث أن التحقق النهائي من القيمة السوقية للعقار يعتمد إلى حد كبير على المفاوضات بين البائع والمشتري والتي قد تتأثر بالظروف الاقتصادية، وغيرها من الظروف الأخرى الخارجة عن سيطرة الصندوق ومدير الصندوق، ومن بين تلك الظروف دون حصر، ظروف السوق بشكل عام. إذا قرر الصندوق تصفية أصوله، فإن القيمة المحققة قد تكون أكثر من أو أقل من قيمة التقييم المقدرة لهذه الأصول مما يؤثر على العائد للمالكي للوحدات.

مخاطر الاستثمار في صناديق المراقبة

يجوز للصندوق الاستثمار في تعاملات مرابحة بالريال السعودي مع البنوك السعودية المحلية المتوافقة مع أحكام الشريعة أو غيرها من الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة. وقد تنخفض قيمة هذه الأنواع من الاستثمارات كونها ليست ودائع بنكية. وبالإضافة، هناك مخاطر إخلال الغير فيما يخص تعاملات المراقبة الناشئة عن الأنشطة التجارية التي تنطوي على التعامل في الأدوات المالية الغير سائلة، التي لا يتم المقاصة أو الدفعات فيها عند شركة مقاصة خاضعة لرقابة أو سوق مالي مما قد يؤثر سلباً على التوزيعات النقدية والقيمة السوقية للوحدات.

مخاطر تأثير السياسات الحكومية على السوق العقاري السعودي

قامت الحكومة مؤخراً بفرض رسوم على الأراضي البيضاء في المملكة العربية السعودية، والمعروفة باسم "رسوم الأراضي البيضاء". وتوفر هذه الرسوم حافزاً للمطورين الآخرين لتطوير الأراضي غير المستغلة، ولكن من الممكن أن تؤدي أيضاً إلى زيادة في مستويات المنافسة في سوق القطاع العقاري. إن أي تخفيض في المستقبل للدعم عن الكهرباء والمياه في المملكة، والتغيرات في ضريبة العمالة الوافدة والضرائب على التحويلات المالية لهم وفرض أي ضرائب جديدة على العمالة الوافدة وعائلاتهم قد يقلل من الدخل المتاح وقد تقلل من مستويات الطلب على العقارات التابعة للصندوق. وعلاوة على ذلك، قد يكون لأي زيادة لحدود أو قيم الإيجارات من قبل الحكومة تأثير سلبي على إيرادات العقارات وبالتالي التوزيعات النقدية والقيمة السوقية لوحدات الصندوق.

مخاطر إلغاء إدراج / تعليق الوحدات

هناك مخاطر بأن تقوم هيئة السوق المالية بإلغاء إدراج الصندوق أو تعليق تداوله في أي وقت إذا رأت الهيئة أن ذلك ضروري لحماية المستثمرين أو الحفاظ على تنظيم السوق أو إذا رأت أن مدير الصندوق أو أمين الحفظ أخفق بشكل جوهري. كما يجوز للهيئة إلغاء الإدراج أو تعليقه إذا أخفق الصندوق في الوفاء بمعايير السيولة كما هو مبين من جانب هيئة السوق المالية بموجب التعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار العقارية المتداولة: "يجب أن تتمتع وحدات الصندوق بسيولة كافية وفقاً للتالي: (أ) 50 مالك وحدات على الأقل من الجمهور؛ (ب) 30% على الأقل من إجمالي وحدات الصندوق مملوكة لمالكي الوحدات من الجمهور". والمرجح في هذه الحالة سيكون خارج نطاق سيطرة مدير الصندوق.

مخاطر إبرام عقود إيجار طويلة الأجل

سيبرم الصندوق عقود إيجار طويلة الأجل مع المستأجرين. وقد تتضمن هذه العقود زيادات في قيمة الإيجار وقد لا تتضمن ذلك، عند حدوث أي زيادة في تكاليف التشغيل أو معدلات التضخم أو تغير أسعار صرف العملات أو زيادة أسعار العقارات مع ثبات دفعات الإيجار يؤدي إلى انخفاض العائد على الإيجار. وعلاوةً على ذلك، ونظراً لمدة الإيجار، قد لا يكون الصندوق قادراً على إعادة التفاوض على عقد الإيجار ليعكس التغيرات السابقة إلى حين انتهاء مدته. مما يتسبب في انخفاض عوائد الصندوق عن العوائد المتوفرة في السوق وقد يؤثر ذلك أيضاً في انخفاض السعر الأصلي للأصول وسعر وحدات الصندوق.

مخاطر إنهاء الصندوق

في حال تم إنهاء الصندوق؛ يتعين على مدير الصندوق بدء إجراءات التصفية. وقد يؤدي ذلك إلى بيع استثمارات الصناديق في أوقات ليست مثالية، أو بسعر قد لا يعكس القيمة السوقية العادلة، أو بطريقة قد لا تكون هي الأفضل لبيعها. وجميع هذه الأمور ذات تأثيرات سلبية جوهرياً على عائدات الصناديق وكذا السعر النهائي الذي يتلقاه مالك الوحدة.

4. عوامل المخاطر الأخرى.

مخاطر تركُّز الاستثمارات جغرافياً.

بناء على استراتيجية الصندوق، ستركز أغلب عقارات محفظة الصندوق داخل المملكة العربية السعودية وبالتالي سوف تتأثر بالأوضاع والانكماشات والدورات الاقتصادية التي تتأثر بها المنطقة بشكل عام مما قد يؤثر سلباً على استثمارات الصندوق وسعر الوحدة، كما أن التركز العالي لعقارات محفظة الصندوق في منطقة جغرافية معينة، أو كون نسبة كبيرة من المستأجرين يعملون في قطاع واحد أو قطاعات متشابهة ومتربطة، من شأنه أن يضخم تأثيرات الانكماشات الحاصلة في تلك المنطقة الجغرافية أو في ذلك القطاع أو القطاعات مما قد يؤثر سلبياً على عوائد الصندوق وتوزيعاته. وقد تشمل العوامل المؤثرة على الأوضاع الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ما يلي:

- الأداء المالي والإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- التباطؤ الاقتصادي.
- تسريح الموظفين وتقليص حجم الأعمال.
- تغيير مواقع الأعمال.
- تغير العوامل الديموغرافية.
- مستوى جودة البنية التحتية.
- التضخم العقاري أو تقلص الطلب على العقار.
- إقرار تشريعات جديدة تتعلق بتملك أو بتأجير واستئجار العقارات

مخاطر الوضع القانوني

إن الصندوق يمثل ترتيباً تعاقدياً بين مالكي الوحدات ومدير الصندوق. وهذا الترتيب التعاقدية تحكمه وتشرف عليه هيئة السوق المالية. ليس لدى الصندوق شخصيته القانونية أو الاعتبارية الخاصة ولذا فقد لا يجد الصندوق تأييداً من الجهات المشرعة الرسمية السعودية أو المحاكم السعودية لعدم وضوح كيان الصندوق القانوني مما قد يعرض الصندوق لخسائر تنعكس بشكل مباشر على السعر السوقي لوحدات الصندوق.

مخاطر تحديد المسؤولية والتعويض

تحدد شروط وأحكام الصندوق الظروف التي يتحمل فيها مدير الصندوق ومساهميه ومدراءه ومسؤوليه وموظفيه وكلاءه والشركات التابعة له، وأعضاء مجلس إدارة الصندوق المسؤولية تجاه الصندوق ومالكي الوحدات. ونتيجة لذلك، فإن حق مالكي الوحدات في الرجوع على مدير الصندوق واتخاذ إجراءات ضده في حالات معينة يكون محدوداً بالمقارنة مع الحالات التي تكون فيها مثل تلك الشروط غير منصوص عليها. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من الممكن أن يكون الصندوق مسؤولاً عن بعض المطالبات والخسائر والأضرار والمصاريف الخاصة بمدير الصندوق، أمين الحفظ، المطورون، ومديرو العقار ومدراءهم ومسؤوليهم وموظفيهم وكلائهم والشركات التابعة لهم وأعضاء الهيئة الشرعية وأعضاء مجلس إدارة الصندوق عن بعض المطالبات والخسائر والأضرار والمصاريف الناشئة عن تصرفاتهم نيابة عن الصندوق بشرط أن يكون الشخص الذي صدر عنه التصرف قد تصرف بحسن نية وبشكل يُعتقد أنه يخدم مصالح الصندوق بالشكل الأمثل وأن يكون التصرف لا ينطوي على الإهمال الفادح أو الاحتيال أو سوء التصرف المتعمد. وهذه الالتزامات بالتعويض من الممكن أن تؤثر بشكل جوهري على عوائد مالكي الوحدات.

القوة القاهرة والظروف الطارئة

لن يكون مدير الصندوق مسؤولاً تجاه مالكي الوحدات لأي خسارة مؤقتة أو دائمة لاستثماراتهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب أي قوة القاهرة أو ظروف طارئة، بما فيها على سبيل الذكر لا الحصر القرارات الحكومية أو الحروب أو الاضطرابات المدنية أو العصيان المدني أو الكوارث الطبيعية أو الحصار الاقتصادي أو المقاطعة التجارية أو القرارات التشريعية للأسواق أو الأمراض والأوبئة والجوائح أو الأوامر أو القرارات الحكومية المتعلقة بالتدابير الاحترازية والوقائية أو تعليق التداول أو عدم التمكن من التواصل مع السوق لأي سبب كان أو تعطل لنظام الحاسب الآلي أو أي سبب لا يخضع لسيطرة مدير الصندوق أو الصناديق التي يستثمر فيها. في حال وقوع أي من أحداث الظروف القاهرة والظروف الطارئة فسيتم تأجيل أي التزام على الصندوق بموجب هذه الشروط والأحكام وفقاً لما يقتضيه حدث القوة القاهرة أو الظروف الطارئة. سيقوم مدير الصندوق

بإعلان حدث القوة القاهرة أو الظروف الطارئة وسيكون ملزم لجميع المستثمرين في الصندوق وفي حال وقوعها فسوف يؤثر ذلك على الصندوق ومالكي الوحدات.

البيانات المستقبلية

1. إن هذه الشروط والأحكام قد تحتوي على بيانات مستقبلية تتعلق بأحداث مستقبلية أو بالأداء المستقبلي للصندوق أو أصوله المستهدفة. وفي بعض الحالات، يمكن تعريف البيانات المستقبلية بمصطلحات مثل: "يستهدف"، "نعتقد"، "يوصل"، "نقدّر"، "نتنظر"، "ننوي"، "ربما"، "خطط"، "مشاريع"، "من المفترض"، "سوف"، أو عكس هذه المصطلحات أو غيرها من المصطلحات المشابهة. هذه البيانات هي مجرد أهداف فقط في حين أن الأحداث أو النتائج الفعلية قد تختلف على نحو جوهري. يجب على المستثمرين المحتملين عند تقييم هذه البيانات النظر على وجه التحديد في عدد من العوامل المختلفة، من بينها المخاطر الواردة في الفقرة (ز) من هذه الشروط والأحكام. حيث أن هذه العوامل من الممكن أن تجعل الأحداث أو النتائج الفعلية تختلف على نحو جوهري عن أي من البيانات المستقبلية الواردة في هذه الشروط والأحكام. لا يتضمن ما سبق شرحاً شاملاً وكاملاً وموجزاً لكافة عوامل المخاطر التي ينطوي عليها استثمار الوحدات في الصندوق. لذا فإننا نوصي وبشدة كافة المستثمرين المحتملين السعي للحصول على المشورة المستقلة من مستشاريهم المهنيين.

2. إن المخاطر المذكورة آنفاً ليست تفسيرياً وملخصاً وافياً أو مستنفذاً لكافة عوامل المخاطر في الاستثمار في وحدات الصندوق. ويُنصح بشدة أن يعمل كافة المستثمرين المحتملين على طلب مشورة مستقلة من مستشاريهم المختصين.

3. لا يتضمن الاستثمار في الصندوق أي ضمان بأن الاستثمار سيكون مربحاً أو أن المستثمر لن يتكبد خسارة، وبالتالي يجب على كل مستثمر محتمل أخذ العوامل أدناه بعين الاعتبار قبل شراء وحدات في الصندوق. ويتحمل المستثمرون وحدهم كامل المسؤولية عن أي خسارة مادية ناتجة عن الاستثمار في الصندوق ما لم تكن نتيجة لاحتيال أو إهمال أو سوء تصرف من جانب مدير الصندوق وفقاً للائحة صناديق الاستثمار العقاري.

11. الاشتراك:

أ. معلومات عن الاشتراك وتشمل تاريخ بداية الاشتراك ونهايته:

يمكن للمستثمرين الاشتراك في الصندوق من خلال تسليم مدير الصندوق نموذج طلب الاشتراك كاملاً وموقعاً ويتم خصم أجمالي مبلغ الاشتراك في حينه. حيث سيتم لاحقاً إرجاع الاشتراكات النقدية الفائضة دون أي حسم وذلك بعد خصم قيمة الوحدات المخصصة ورسوم الاشتراك بها خلال خمسة أيام عمل بعد التخصيص النهائي والواردة في البند 9.5، و إذا تم استلام مبلغ الاشتراك بعملة تخالف عملة الصندوق سيقوم مدير الصندوق بتحويلها إلى عملة الصندوق طبقاً لأسعار الصرف السائدة المتوفرة لدى مدير الصندوق، ستكون فترة الطرح لمدة خمسة أيام عمل حيث تبدأ من تاريخ 14-08-1438 هـ الموافق 10-05-2017م إلى 20-08-1438 هـ الموافق 16-05-2017م.

ب. معلومات ملاك العقار الذين سيشترون عينيًا في الصندوق ونسب ملكيتهم:

المالك	عدد الوحدات	قيمة الوحدات (ريال سعودي)	النسبة من اجمالي رأس مال الصندوق
شركة محمد بن أحمد الرشيد وأبناءه القابضة	19,950,000	199,500,000	39.12%
شركة راج العقارية	15,750,000	157,500,000	30.88%

4.56%	23,268,750	2,326,875	عبدالمحسن سليمان الراجحي
3.87%	19,734,000	1,973,400	فواز سليمان الراجحي
2.94%	15,000,000	1,500,000	عبدالعزیز سليمان الراجحي
1.86%	9,497,250	949,725	عبدالمملك سليمان الراجحي
%83.24	424,500,000	42,450,000	اجمالي نسبة الاشتراكات العينية

ج. قيمة اشتراك مدير الصندوق في الصندوق خلال فترة الطرح:

لن يستثمر مدير الصندوق والشركات التابعة له في الصندوق وتعني الشركات التابعة أي شخص اعتباري آخر قد تكون تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة لمدير الصندوق.

د. يتعهد مدير الصندوق بالالتزام بنظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره

يتعهد مدير الصندوق بالمراعاة والالتزام بنظام تملك غير السعوديين للعقار والاستثمار لجميع الافراد والكيانات الراغبة بالاشتراك بصندوق

هـ. الحد الأدنى والأعلى للاشتراك

الحد الأدنى للاشتراك

لا يوجد حد أدنى حيث أن وحدات الصندوق يتم تداولها على موقع شركة السوق السعودي (تداول).

الحد الأعلى للاشتراك

لا يوجد حد أعلى حيث أن وحدات الصندوق يتم تداولها على موقع شركة السوق السعودي (تداول).

و. كيفية التقدم بطلب الاشتراك

الاشتراك بصندوق من خلال شركة السوق السعودي فرنسي كابيتال

ز. طريقة الاشتراك بالصندوق

يمكن للمستثمرين الاشتراك في الصندوق من خلال تسليم مدير الصندوق نموذج طلب الاشتراك كاملاً وموقعاً ويتم خصم أجمالي مبلغ الاشتراك في حينه.

ح. طريقة اشتراك التابعين والقصر بالصندوق

- يجوز الاشتراك لمن هم دون سن ١٨ سنة هجرية الاشتراك عن طريق الولي أو الوصي
- للقاصر الذي دون ١٨ سنة هجرية الحصول على صورة من الهوية الوطنية للقاصر، مع هوية الولي أو الوصي
- إذا كان العميل سعودي الجنسية وأقل من ١٥ سنة هجرية يجب إرفاق سجل الأسرة المضاف فيه القاصر وبطاقة الهوية الوطنية للولي أو الوصي.
- إذا كان العميل ممن دون سن ١٨ سنة هجرية تحت الوصاية يجب إرفاق صورة من صك الوصاية الصادرة من المحكمة المختصة
- يجوز لفاقد الأهلية الاكتتاب بواسطة الولي أو الوصي بشرط أن يكون للعميل فاقد الأهلية محفظة استثمارية لدى أحد الاشخاص المرخص لهم.

ط. الآلية التي سيتبعها مدير الصندوق لتخصيص الوحدات للمشاركين

لا يوجد آلية تخصيص، حيث أن وحدات الصندوق يتم تداولها على موقع شركة السوق السعودي (تداول).

ي. آلية زيادة إجمالي قيمة أصول الصندوق عن طريق قبول مساهمات عينية أو قبول مساهمات نقدية أو كليهما

في حال قرر مدير الصندوق زيادة رأس مال الصندوق ستكون آلية زيادة رأس المال حسب ما تنص عليه لوائح هيئة السوق المالية وتعليماتها.

ك. جدول زمني يوضح المدد الزمنية المتوقعه من تاريخ بداية طرح الوحدات حتى بدء تداول الوحدات

فترة الطرح	إقفال فترة الطرح	نقل ملكية الصك	إدراج وحدات الصندوق
خمس (5) أيام عمل تبدأ من	20-08-1438 هـ	سيتم نقل الملكية خلال	سيتم إدراج الوحدات خلال
14-08-1438 هـ الموافق	16-05-2017 م	60 ستين يوماً من	60 ستين يوماً من تاريخ انتهاء
2017-05-10 م		إقفال فترة الطرح	نقل الأصول

12. تداول وحدات الصندوق:

أ. طريقة تداول وحدات صندوق تعليم ريت في السوق المالية السعودية.

- يتم تداول وحدات الصندوق بنفس الطريقة التي يتم بها تداول أسهم الشركات في السوق السعودي ("تداول"). وبالتالي، يمكن للمالكين الوحدات التداول خلال ساعات التداول العادية في أي يوم عمل من خلال السوق المالية مباشرة.

وفقاً لائحة صناديق الاستثمار العقاري الصادرة من قبل هيئة السوق المالية، يُعدّ شراء مالك الوحدات لأي وحدة من وحدات الصندوق من السوق إقراراً منه باطلاعها على شروط وأحكام الصندوق وقبولها.

ب. الحالات التي يتم فيها تعليق الصندوق و/أو إلغاء الإدراج

- يجوز لمدير الصندوق أن يطلب من الهيئة كتابياً تعليق تداول وحدات صندوق الاستثمار العقاري المتداول مؤقتاً أو إلغاء إدراجها، على أن يتضمن الطلب الأسباب المحددة لطلب التعليق أو الإلغاء، وللهيئة قبول الطلب، أو رفضه، أو قبوله بشروط وقيود، حسبما تراه ملائماً.
- يجوز للهيئة تعليق تداول وحدات الصندوق أو إلغاء إدراجها في أي وقت حسبما تراه مناسباً، في أي من الحالات الآتية:
1. إذا رأت ذلك ضرورياً لحماية المستثمرين أو للمحافظة على سوق منتظم.
 2. إذا أخفق مدير الصندوق أو أمين الحفظ إخفاً تراه الهيئة جوهرياً في التزام النظام ولوائح التنفيذ.
 3. إذا لم تستوف متطلبات السيولة المحددة في الفقرة الفرعية (1/2) والفقرة الفرعية (2/ب) من البند (رابعاً) من التعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار العقارية المتداولة.
 4. إذا رأت أن مستوى عمليات الصندوق أو أصوله لا تسوغ التداول المستمر لوحدة الصندوق في السوق.

13. سياسة توزيع الأرباح:

يوزع الصندوق ما لا يقل نسبته عن (90٪) من صافي أرباح الصندوق السنوية على ملاك الوحدات بشكل سنوي ويستثنى من ذلك الأرباح الرأسمالية غير المحققة والتي قد تنتج من ارتفاع قيمة العقارات.

يعاد استثمار الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول العقارية واستثمارات صفقات وصناديق أسواق النقد في أصول إضافية. وفي حال عدم وجود فرص استثمار جديدة خلال سنة من تاريخ استلام مبلغ بيع الأصول سيوزع مدير الصندوق تلك المبالغ مع أقرب توزيع للأرباح.

14. إنهاء الصندوق وتصفيته:

أ. يجوز إنهاء صندوق الاستثمار العقاري المتداول في أي من الحالات التالية:

- يجوز إنهاء صندوق الاستثمار العقاري المتداول في أي من الحالات التالية:
- في نهاية مدة الصندوق.
 - في حال التصرف بكافة أصوله وتم توزيع جميع العائدات من هذه التصرفات لمالكي الوحدات.
 - إجراء تغيير في القوانين أو اللوائح أو الشروط القانونية الأخرى أو حدوث تغييرات جوهرية في ظروف السوق في المملكة العربية السعودية واعتبار مدير الصندوق ذلك سبباً مبرراً لإنهاء صندوق الاستثمار العقاري المتداول، سيتم بيع الأصول وتوزيع المتحصلات على مالكي الوحدات بعد سداد الخصوم منها.
 - ضرورة إنهاء صندوق الاستثمار العقاري المتداول وفقاً لقرار تُصدره هيئة السوق المالية أو بموجب لوائحها (يُشار إلى كلٍ منها باسم "حالة الإنهاء"). لأي سبب يراه مدير الصندوق مناسباً بعد موافقة مجلس إدارة الصندوق والهيئة.

ب. الإجراءات المتبعة لإنهاء وتصفية الصندوق والخطة الزمنية للتصفية.

تتطلب كل حالة إنهاء موافقة مجلس إدارة الصندوق وهيئة السوق المالية. وسيتم إخطار مالكي الوحدات وهيئة السوق المالية في غضون ثلاثين (10) يوماً من تاريخ وقوع حالة الإنهاء.

في حالة إنهاء الصندوق بسبب أي مما ذكر أعلاه، سيقوم مدير الصندوق بالبدء في إجراءات تصفية الصندوق فوراً وإلغاء إدراجه، دون الإخلال بشروط وأحكام الصندوق. وسيقوم مدير الصندوق بمهام التصفية حيث سيعمل على إنهاء الصندوق مع توزيع أصوله على مالكي الوحدات، مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق المصلحة لمالكي الوحدات.

15. الرسوم ومقابل الخدمات والعمولات وأتعاب الإدارة:

1- يتحمل الصندوق جميع الرسوم والمصاريف المذكورة أدناه ويتحملها تبعاً لذلك مالكي الوحدات وهي كالتالي:

1. الرسوم التي يدفعها مالكو الوحدات عند الاشتراك في الصندوق.	رسوم الاشتراك	لا تنطبق
2. أتعاب مستحقة لمدير الصندوق من أصول الصندوق مقابل الإدارة	رسوم الإدارة	تحتسب رسوم الإدارة على أساس 0.75% سنوياً من إجمالي قيمة الأصول بعد خصم المصاريف وتخصم على أساس نصف سنوي* تتضمن أتعاب الطرف الثالث المدير الإداري الفرعي (APEX).
3. أتعاب الوسطاء	رسوم السعي	يتحمل الصندوق رسوم السعي فيما يتعلق بعملية الاستحواذ
4. مقابل الخدمات المقدمة من أمين الحفظ	رسوم الحفظ	- 0,0375% سنوياً من قيمة أصول الصندوق و0.03% على جميع الأصول المستقبلية يتم دفعها مرة واحدة عند الاستحواذ. - 30,000 ريال سعودي سنوياً لأمين الحفظ مقابل شهادة الزكاة والقوائم المالية.
5. مقابل الخدمات المقدمة للمحاسب القانوني	أتعاب المحاسب القانوني	سيحصل على مبلغ مقطوع قدره 65,000 ريال سعودي سنوياً.
6. العمولات الناتجة عن القروض المالية	مصاريف التمويل	يتحمل الصندوق كافة تكاليف التمويل والأتعاب والنفقات والمصاريف المتعلقة بترتيب وهيكل التمويل الخاص

بالصندوق، إن وجد، وبحسب السعر السائد بالسوق، على ألا يتجاوز تمويل الصندوق ما نسبته (50%) من القيمة الإجمالية لأصول الصندوق وذلك بحسب آخر قوائم مالية مدققة.	
7. رسوم التسجيل والخدمات الإدارية الأخرى.	
يتحمل الصندوق كافة تكاليف المثمنين العقاريين وبحسب السعر السائد بالسوق، وفي جميع الأحوال لن يتم خصم إلا المصاريف والرسوم الفعلية في المستقبل.	أتعاب المثمنين العقاريين المستقلين
سيتقاضى أعضاء مجلس إدارة الصندوق المستقلين مبلغ 10,000 ريال سعودي عن كل اجتماع، ويحد أقصى 40,000 ريال سعودي سنوياً تدفع في نهاية كل سنة.	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المستقلين
سوف يتحمل الصندوق رسوم مقابل الخدمات المقدمة من السوق المالية السعودية (تداول)، وتكون الرسوم على النحو التالي:	
1. رسوم التسجيل:	
● خدمة إنشاء سجل مالكي الوحدات: مبلغ 50,000 ريال سعودي بالإضافة إلى 2 ريال سعودي لكل مستثمر ويحد أقصى مبلغ 500,000 ريال سعودي.	رسوم الإدراج والتسجيل
● رسم سنوي لخدمة إدارة سجل مالكي الوحدات: مبلغ 400,000 ريال سعودي سنوياً، وقد تتغير هذه الرسوم من وقت لآخر بحسب قيمة رأس مال الصندوق.	
2. رسوم الإدراج:	
● رسم سنوي لخدمة إدراج وحدات الصندوق: مبلغ: 0.03 % من القيمة السوقية للصندوق، بحد أدنى 50,000 ريال سعودي وحد أعلى قدره 300,000 ريال سعودي.	
دفع مبلغ مقطوع وقدره 7,500 ريال سعودي سنوياً	الرسوم الرقابية التي يتم سدادها لهيئة السوق المالية
دفع مبلغ مقطوع وقدره 5,000 ريال سعودي سنوياً لقاء نشر المعلومات على موقع تداول. وستقسم الرسوم تناسبياً على عدد أيام السنة، ويتم دفع الرسوم المستحقة كل 12 شهراً.	رسوم نشر المعلومات على موقع تداول
8. رسوم أخرى يدفعها مالكو الوحدات أو تخصص من أصول الصندوق.	
يتحمل الصندوق كافة الرسوم والمصاريف والنفقات الخاصة بأنشطة واستثمارات الصندوق، كما يتحمل المصاريف والرسوم الناتجة عن التعاملات والخدمات المقدمة من الغير أو من الأطراف ذوو العلاقة مثل الخدمات القانونية والاستشارية والمستشارين العقاريين وتكاليف التأمين ذات العلاقة وأي خدمات مهنية أو فنية أو تقنية أخرى بما في ذلك المصاريف المتعلقة برسوم التحويل ما بين الحسابات البنكية أو الاستثمارية، إضافة لأية ضرائب أو رسوم إن وجدت. أو أية مصاريف نثرية أخرى (والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر،، المصاريف المتعلقة بطباعة وتوزيع التقارير السنوية للصندوق واية مصاريف أو اتعاب أخرى مستحقة لأشخاص يتعاملون مع الصندوق فيما يتعلق بخدمات الإدارة والتشغيل، مصاريف اجتماعات مالكي الوحدات). وألا تزيد هذه التكاليف عن 1% (واحد بالمئة) من إجمالي قيمة أصول الصندوق سنوياً، وفي جميع الأحوال لن يتم خصم إلا المصاريف والرسوم الفعلية.	مصاريف أخرى
يخضع الصندوق لأحكام وأنظمة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك حيثما ينطبق، يتعهد مدير الصندوق بتسجيل الصندوق لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك خلال المهلة النظامية. وسيتولى مدير الصندوق القيام بكافة المتطلبات أمام هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وفق الأنظمة واللوائح ذات الصلة	
لا يتولى مدير الصندوق إخراج زكاة الوحدات عن المستثمرين وتقع على كل مالك من مالكي الوحدات مسؤولية إخراج زكاة ما يملك من وحدات في الصندوق وفقاً لأي قواعد يتم إقرارها من قبل الجهات المختصة ذات العلاقة بما في ذلك قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية التي أقرتها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.	الزكاة
كما يقوم مدير الصندوق بتزويد هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بجميع التقارير والمتطلبات فيما يخص القرارات الزكوية وفقاً لقواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية، كما سيزود مدير الصندوق مالكي الوحدات بالإقرارات الزكوية عند طلبها وفقاً لقواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية، ويترتب على المستثمرين المكلفين الخاضعين لأحكام قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية الذين يملكون	

وحدات استثمارية في الصندوق حساب وسداد الزكاة عن هذه الاستثمارات، كما يمكن الاطلاع على قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية من خلال الموقع الإلكتروني لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.	
جميع الرسوم والمصاريف المذكورة في هذه الشروط والأحكام و/أو أي مستندات ذات صلة لها وتشمل الضريبة المضافة مالم يتم النص على خالف ذلك. وفي حال ما إذا كانت ضريبة القيمة المضافة مفروضة أو قد يتم فرضها على أي خدمة يتم تزويد الصندوق بها، فإن الصندوق سيدفع لمزود الخدمة (بالإضافة إلى أي رسوم مصاريف أخرى) مجموعاً مساوياً للقيمة المسجلة لهذه الضريبة على فاتورة القيمة المضافة الخاصة بالخدمة المعنية. وفي حال ما إذا كانت ضريبة القيمة المضافة مفروضة أو قد يتم فرضها على أي خدمة مقدمة من قبل الصندوق، فإن العميل سيدفع للصندوق (بالإضافة إلى أي رسوم مصاريف أخرى) مجموعاً مساوياً لقيمة هذه الضريبة.	ضريبة القيمة المضافة
9. رسوم الاسترداد المبكر	
لا ينطبق	

إن الرسوم المذكورة والعمولات والمصرفيات المستحقة للفرنسي كابيتال أو الأطراف الأخرى لا تشمل ضريبة القيمة المضافة وسيتم تحميل الضريبة بشكل منفصل وفقاً للأسعار المنصوص عليها في نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية. كما يقر مدير الصندوق على أن الرسوم المذكورة في الجدول أعلاه هي جميع الرسوم المفروضة والمحسوبة على الصندوق خلال مدة الصندوق دون استثناء، ويُعد مدير الصندوق مسؤولاً مسؤولية كاملة عن احتساب رسوم أخرى غير التي تم ذكرها في الجدول أعلاه.

2- طريقة حساب الرسوم.

نوع الرسم	النسبة المفروضة	المبلغ المفروض (ريال سعودي)	طريقة الحساب	تكرار دفع الرسوم
رسوم الإدارة	0.75%	-	تحسب بشكل يومي من إجمالي قيمة الأصول الصندوق بعد خصم المصاريف (صافي قيمة الأصول X النسبة المئوية)	تدفع سنوياً
رسوم الحفظ	0,0375%	-	تحسب بشكل يومي من إجمالي قيمة الأصول الصندوق (إجمالي قيمة الأصول X النسبة المئوية)	تدفع سنوياً
	0.03%	-	يتم دفعها مرة واحدة عند الاستحواذ على أصل جديد (إجمالي قيمة الأصول X النسبة المئوية)	تدفع مرة واحدة
أتعاب المحاسب القانوني	-	30,000	تحسب بشكل يومي، من خلال تقسيم الرسوم تناسبياً على عدد أيام السنة	تدفع سنوياً
	-	65,000	تحسب بشكل يومي، من خلال تقسيم الرسوم تناسبياً على عدد أيام السنة	تدفع سنوياً
مصاريف التمويل			سيتم الإفصاح عن تلك المصاريف في ملخص الإفصاح المالي في نهاية السنة في حال وجدت على ألا يتجاوز تمويل الصندوق ما نسبته (50%) من القيمة الإجمالية لأصول الصندوق وذلك بحسب آخر قوائم مالية مدققة.	
أتعاب التطوير			بحسب السعر السائد بالسوق وسيتم الإفصاح عن تلك المصاريف في ملخص الإفصاح المالي في نهاية السنة في حال وجدت.	
أتعاب الممثلين العقاريين المستقلين			سيتم الإفصاح عن تلك المصاريف في ملخص الإفصاح المالي في نهاية السنة.	
أتعاب مقدمي الخدمات الهندسية والاستشارية			سيتم الإفصاح عن تلك المصاريف في ملخص الإفصاح المالي في نهاية السنة في حال وجدت.	

تدفع سنوياً	تحسب بشكل يومي، من خلال تقسيم الرسوم تناسبياً على عدد أيام السنة	400,000	-	الرسوم السنوية لإدارة سجل مالكي الوحدات
تدفع سنوياً	القيمة السوقية للصندوق X النسبة المئوية	بحد أدنى 50,000 ريال سعودي وحد أعلى قدره 300,000 ريال سعودي	0.03%	رسوم الإدراج
سيقتضى أعضاء مجلس إدارة الصندوق المستقلين مبلغ 10,000 ريال سعودي عن كل اجتماع، وبحد أقصى 40,000 ريال سعودي سنوياً تدفع في نهاية كل سنة.				مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المستقلين
تدفع سنوياً	تحسب بشكل يومي، من خلال تقسيم الرسوم تناسبياً على عدد أيام السنة	7,500	-	الرسوم الرقابية التي يتم سدادها لهيئة السوق المالية
تدفع سنوياً	تحسب بشكل يومي، من خلال تقسيم الرسوم تناسبياً على عدد أيام السنة	5,000	-	رسوم نشر المعلومات على موقع تداول
عند انطباقها	على جميع مصاريف الصندوق في حال خضوعها للضريبة المضافة		كما هو منصوص في نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية الصادرة عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك	ضريبة القيمة المضافة
سيتم الإفصاح عن تلك المصاريف في ملخص الإفصاح المالي في نهاية السنة ولكن بحد أعلى لا يتجاوز ال 1% من إجمالي أصول الصندوق				مصاريف أخرى
يقر مدير الصندوق على أن الرسوم المذكورة في الجدول أعلاه هي جميع الرسوم المفروضة والمحسوبة على الصندوق خلال مدة الصندوق دون استثناء، ويُعد مدير الصندوق مسؤولاً كاملة عن احتساب رسوم أخرى غير التي تم ذكرها في الجدول أعلاه.				

3- مثال افتراضي لكيفية احتساب الرسوم.

بافتراض أن الاشتراك بمبلغ 10,000 ريال سعودي، وأن رأس مال الصندوق يبلغ (500,000,000) ريال سعودي سيكون العائد على الوحدة بعد خصم جميع المصاريف كالتالي:

المبلغ الذي يتحمله مالك الوحدات لاستثماره في الصندوق لمدة عام (ريال سعودي)	رسوم تطبق على مالكي الوحدات	نوع الرسوم
4.35*	0.0375%	رسوم الحفظ
1.2	60,000	أتعاب المحاسب القانوني
11.0	550,000**	رسوم التسجيل والإدراج
0.15	7,500	الرسوم الرقابية
0.80	40,000	مكافأة مجلس الإدارة
0.1	5,000	رسوم النشر
9,983.60		إجمالي قيمة الاستثمار بعد خصم المصاريف
74.88	0.75%	أتعاب الإدارة
91.28		إجمالي الرسوم والمصاريف السنوية المتكررة

1,000	صافي العائد الافتراضي للاستثمار لمدة عام عند افتراض عائد يقدر بـ 10%
10,908.72	صافي قيمة الاستثمار الافتراضي لمدة عام

*بالإضافة إلى 30,000 ريال سعودي سنوياً لأمن الحفظ مقابل شهادة الزكاة والقوائم المالية.
** 400,000 الرسوم السنوية لإدارة سجل مالكي الوحدات بالإضافة 0.03% * 500,000,000 رسوم الإدراج

16. التأمين:

نظراً لطبيعة عقود الإيجار الموقعة مع مستأجري عقارات الصندوق، تتمتع العقود بالتغطية التأمينية ويحق لمدير الصندوق شراء وثائق تأمين للعقارات التي من الممكن الاستحواذ عليها في المستقبل، وستكون جميع وثائق التأمين التي سيشتريها الصندوق متوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية.

17. أصول الصندوق:

أ. بيان عن آلية تسجيل أصول الصندوق

النسبة من حجم الصندوق	الايجار السنوي الصافي لعام 2021 (ريال سعودي)	المبلغ (ريال سعودي)	الموقع	حالة العقار	نوع الملكية	الاصل
47.3%	21,000,000	285,000,000	الرياض	مطور	ملكية	مدارس التربية الإسلامية
37.4%	14,520,000	225,000,000	الرياض	مطور	ملكية	مدارس الرواد العالمية
15.3%	5,950,000	92,000,000	الرياض	مطور	ملكية	مدارس الغد الأهلية
100%	41,470,000	602,000,000	اجمالي حجم أصول الصندوق			

ب. بيان تفصيلي لكل من الآتي:

1. أسماء المقيمين المعتمدين لأصول الصندوق:

أسماء المقيمين
فاليو سترات للتقييم العقاري
أولات للتنمية المحدودة

2. كيفية تقييم كل أصل يملكه الصندوق:

يقوم مدير الصندوق بتأمين أصول الصندوق استناداً إلى تقييمات معدة من قبل مثنين اثنين مستقلين ومرخصين من الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين. ويحق لمدير الصندوق تغيير أو تعيين أي مثن جديد لصندوق الاستثمار العقاري دون أي إشعار مسبق للمالكي الوحدات. ويتم التعيين المذكور من قبل مدير الصندوق أخذاً بعين الاعتبار مسؤولياته تجاه مالكي الوحدات بعد موافقة مجلس إدارة الصندوق.

كما يقر مدير الصندوق ان المثنين المستقلين مرخصين من الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين ومعتمدين و وفقاً لنظام المقيمين المعتمدين وانه لن يتم التعامل مع أي مقيم غير مرخص من قبل الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين. بالإضافة على الحصول على إقرار من المقيمين المعتمدين وميثاق ادأب وسلوك مهنة التقييم الصادر عنها. وتم تزويد المقيمين المختصين بأي معلومة تختص بأصول الصندوق العقارية المراد تقييمها مما يمكن القيم من إعداد التقرير بشكل واضح ودقيق.

3. قيمة التقييم لكل أصل يملكه الصندوق:

ويتم احتساب صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة في الصندوق (صافي قيمة الأصول للوحدة) عن طريق خصم المطلوبات الإجمالية للصندوق، بما في ذلك أي التزامات مالية والرسوم والمصاريف المستحقة على الصندوق خلال فترة الاحتساب، من إجمالي أصول الصندوق. ويتم تقسيم الناتج على عدد وحدات الصندوق. ويكون الناتج هو القيمة الاستراتيجية لوحدات الصندوق. وتجدر الإشارة إلى أن تقييم أصول الصندوق قد لا يتناسب مع المشتريين المحتملين في حال التصفية أو البيع، إذ أن ترمين الأصول العقارية يخضع للمعايير الحسابية المستخدمة في التقييم لدى المثلثن وهي مؤشر استراتيجي لقيمة الأصول العقارية، وقد يتم بيع الأصول العقارية بسعر أعلى أو أقل حسب أفضل سعر طلب في السوق عند عرض الأصول العقارية للبيع. ولكن سيسعى مدير الصندوق إلى بيع أي أصل من الأصول العقارية بسعر لا يقل عن متوسط الترمين بما يتناسب مع ظروف السوق السائدة وظروف العقار بما يحقق مصالح المستثمرين في الصندوق.. ويسعى مدير الصندوق لشراء عقار بديل آخر يناسب استراتيجيات الصندوق لتحقيق أهدافه وذلك خلال ستة أشهر من بيع العقار، بحيث لا تزيد قيمة العقار المشتري عن سعر الترمين الأعلى من المثلثين المرخصين.

معايير التقييم هي كالتالي:

1. معيار مقارنة السوق:

حيث يقدم هذه الأسلوب مؤشرات للقيمة عن طريق مقارنة الأصل الذي يتم تقييمه بأصول مطابقة أو مماثلة تتوفر معلومات عن أسعارها وفقا لهذا الأسلوب. فإن الخطوة الأولى تتمثل في دراسة أسعار المعاملات الخاصة بالأصول المطابقة أو المماثلة التي تمت مؤخرا في السوق، وان كانت المعاملات التي تمت قليلة، من الأفضل أيضا دراسة أسعار الأصول المطابقة أو المماثلة المدرجة أو المعروضة للبيع شريكة ان تكون هذه المعلومات واضحة وجرى تحليلها موضوعيا.

2. معيار مقارنة التكلفة:

حيث يقدم هذه الأسلوب مؤشرات للقيمة باستخدام المبدأ الاقتصادي والذي مفاده ان المشتري لا يدفع مقابل شراء أصل أكثر من تكلفة الحصول على أصل له نفس المنفعة سواء عن طريق الشراء أو الانشاء ويستند هذا الأسلوب الى مبدأ أن السعر الذي يدفعه المشتري في السوق مقابل الأصل موضوع التقييم لن يكون أكثر من تكلفة شراء أو انشاء أصل يعادله ما لم تكن هناك عوامل مثل التوقيت غير المناسب أو عدم الملائمة أو وجود مخاطر أو عوامل أخرى.

3. معيار مقارنة الدخل (الرسمة):

- حيث يقدم هذه الأسلوب مؤشرات للقيمة عن طريق تحويل التدفقات النقدية المستقبلية الى قيمة رأسمالية حالية واحدة.
- يتناول هذا الأسلوب الدخل الذي يحققه الأصل خلال عمره الانتاجي (العمر الافتراضي) وتقدر القيمة من خلال عملية الرسمة، ويقصد بالرسمة تحويل الدخل الى مبلغ رأسمال باستخدام معدل خصم مناسب. وتتولد تدفقات الدخل بموجب عقود أو ترتيبات غير تعاقدية مثل الريح المستهدف من استخدام أو الاحتفاظ بالأصل.
- وتتضمن الطرق التي تندرج تحت اسلوب الدخل، رسمة بتطبيق معامل المخاطر أو الرسمة الكلي على فترة دخل واحدة معتادة.

وتكون قيمة إجمالي أصول الصندوق عبارة عن مجموع كافة الأصول العقارية والنقدية، والأرباح المستحقة، والذمم المدينة والقيمة السوقية لجميع الاستثمارات غير العقارية إضافة إلى القيمة الحالية لأي أصول أخرى مملوكة للصندوق ولغرض ترمين الأصول العقارية سيقوم مدير الصندوق باستخدام متوسط القيمة المتحصل عليها من اثنين (أو أكثر) من المثلثين العقاريين المستقلين والمرخصين من الهيئة السعودية للتقييم المعتمدين. وفيما يلي ترمين الأصول العقارية.

فاليو سترات للتقييم العقاري			
اسم العقار	التقييم	تاريخ التقييم	معيار التقييم
مدارس التربية الإسلامية	284,600,000	30/6/2018	معيار رسمة الدخل (الرسمة)
مدارس الرواد العالمية	230,000,000	30/6/2018	معيار رسمة الدخل (الرسمة)
مدارس الغد الأهلية	88,000,000	28/6/2020	معيار رسمة الدخل (الرسمة)

نسبة الفرق بين سعر شراء الأصول ومتوسط تقييم الأصول	سعر شراء الأصول عند تأسيس الصندوق (ريال سعودي)	متوسط الاصول من قبل المقيمين المعتمدين (ريال سعودي)	الأصل
0.01%	285,000,000	288,265,724	مدارس التربية الإسلامية
3.56%	225,000,000	233,000,000	مدارس الرواد العالمية
-0.86%	92,000,000	91,212,000	مدارس الغد الأهلية
أولات للتنمية المحدودة			
معيار التقييم	تاريخ التقييم	التقييم	اسم العقار
معيار رسملة الدخل (الرسملة)	28/6/2018	283,202,267	مدارس التربية الإسلامية
معيار رسملة الدخل (الرسملة)	28/6/2018	236,000,000	مدارس الرواد العالمية
معيار رسملة الدخل (الرسملة)	23/6/2020	94,424,000	مدارس الغد الأهلية

4. عدد مرات التقييم وتوقيته

سيتم تقييم أصول الصندوق مرتين سنوياً على الأقل وبالتحديد في 30 يونيو و31 ديسمبر من كل سنة ميلادية من خلال مئتين اثنين مستقلين معتمدين من قبل الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين وبحسب ما تقتضيه الأنظمة واللوائح الصادرة من هيئة السوق المالية والجهات التشريعية ذات العلاقة. كما يجوز لمدير الصندوق تأجيل التقييم بعد الحصول على موافقة هيئة السوق المالية على ذلك بموجب المادة 22 من لائحة صناديق الاستثمار العقاري. وفي حال كان هنالك اختلاف بين التقييمات المقدمة في تقارير التقييم، فيتم الأخذ بمتوسط قيمة التقييمات المقدمة.

الإعلان عن صافي قيمة الأصول لكل وحدة.

سيقوم مدير الصندوق بالإعلان عن صافي قيمة الأصول لكل وحدة خلال 40 يوم من تاريخ اعتماد مدير الصندوق للتقييم. ويتم الإعلان عن ذلك من خلال الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول) والموقع الإلكتروني لمدير الصندوق. وستحتوي أيضاً التقارير المقدمة للمالكين الوحدات على صافي قيمة الأصول للوحدة في الصندوق.

كما سيقوم مدير الصندوق بنشر تقارير التقييم الخاصة بالصندوق في موقعه الإلكتروني والموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول) بشكل دوري حسب ما تقتضيه لوائح وأنظمة هيئة السوق المالية المعمول بها.

ج. الإعلان عن صافي قيمة الأصول لكل وحدة:

سيقوم مدير الصندوق بالإعلان عن صافي قيمة الأصول لكل وحدة خلال 40 يوم من تاريخ اعتماد مدير الصندوق للتقييم. ويتم الإعلان عن ذلك من خلال الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول) والموقع الإلكتروني لمدير الصندوق. وستحتوي أيضاً التقارير المقدمة للمالكين الوحدات على صافي قيمة الأصول للوحدة في الصندوق.

كما سيقوم مدير الصندوق بنشر تقارير التقييم الخاصة بالصندوق في موقعه الإلكتروني والموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول) بشكل دوري حسب ما تقتضيه لوائح وأنظمة هيئة السوق المالية المعمول بها.

د. أصول الصندوق بحسب الآتي:

العقارات محل الاستحواذ	أسماء المقيمين	تاريخ التقرير	قيمة التقييم	معدل التقييم	سعر الشراء
	فاليو سترات	2017/04/25م	295,000,000		

285,000,000	288,265,724	281,531,447	2017/04/25م	أولات	مدارس التربية الإسلامية
225,000,000	233,000,000	230,000,000	2018/06/30م	فاليو سترات	مدارس الرواد العالمية
		236,000,000	2018/06/28م	أولات	
92,000,000	91,212,000	88,000,000	2020/06/28م	فاليو سترات	مدارس الغد
		94,424,000	2020/06/23م	أولات	

18. مجلس إدارة الصندوق:

أ. أسماء أعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم.

يتكون مجلس إدارة الصندوق من خمسة أعضاء اثنان منهم مستقلين وسيقوم مدير الصندوق بإشعار مالكي الوحدات عن أي تغيير في مجلس إدارة الصندوق. وهم على النحو التالي:

- السيد/ شاه جهان قدير ميرزا CFA – رئيس إدارة الأصول في السعودي الفرنسي كابيتال (رئيس المجلس):
تمتد خبرته العملية إلى 15 سنة في مجال الاستثمار حيث عمل في أبحاث ودراسات الأسواق المحلية والعالمية وعمل أيضاً في إدارة الصناديق والمحافظ الخاصة المتعلقة بأسواق الاسهم المحلية والعالمية وأسواق النقد أيضاً. وعمل أيضاً في تأسيس صناديق الملكية الخاصة والصناديق العقارية والصناديق الدولية والإشراف على هذه الصناديق. أصبح السيد شاه جهان رئيساً لإدارة الأصول في السعودي الفرنسي كابيتال عام 2015 وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة والإدارة المالية من جامعة تورنتو في كندا عام 2001 وحاصل أيضاً على شهادة محلل مالي معتمد.

- السيد/ إيهاب طالب أحمد فرحان - رئيس مصرفية الحسابات الخاصة لدى البنك السعودي الفرنسي (نائب رئيس المجلس):
خبرة 13 سنوات في الخدمات الاستشارية مع البنك الأهلي في مجال البورصة العالمية والمنتجات الاستثمارية. انضم إلى البنك السعودي الفرنسي في عام 2005 كرئيس لإدارة الاستثمارات لمدينة جدة. تم تعيينه كرئيس إدارة الثروات المكلف في السعودي الفرنسي كابيتال في مايو 2015. ثم انضم إلى شركة السعودي الفرنسي كابيتال كرئيس إدارة الثروات حتى شهر مايو 2018، حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال في عام 1995 وشهادة مخطط مالي مؤهل من مؤسسة النقد العربي المعهد المصرفي في عام 2004.

- السيد/ محمد فتح الله عبد الخالق البخاري (عضو مستقل):
يملك السيد محمد فتح الله البخاري خبرة تزيد عن 25 سنة في قطاع البنوك والاستثمار في داخل المملكة وخارجها حيث شغل منصب رئيس الالتزام والمطابقة في العربي للاستثمار والرئيس التنفيذي المكلف للعربي للاستثمار، حائز على درجة البكالوريوس في الأدب الإنجليزي من جامعة الملك سعود في عام 1972. السيد محمد متقاعد الآن وكان آخر منصب تقلده هو مدير المطابقة والالتزام لشركة العربي الوطني للاستثمار في عام 2011.

- السيد/ هاني إبراهيم أحمد عبيد (عضو مستقل):
تمتد خبرته العملية إلى 11 سنة في قطاع البنوك والاستثمار داخل المملكة، أصبح السيد هاني مدير لصناديق الاستثمار المحلية في البنك السعودي الفرنسي عام 2004. انضم إلى شركة مورغان ستانلي في عام 2008 كنائب رئيس إدارة الثروات الخاصة. حائز على شهادة البكالوريوس في إدارة التكنولوجيا من جامعة وينت وورث للتكنولوجيا في بوسطن، الولايات المتحدة. أصبح السيد هاني في عام 2012 شريك في شركة انفست كورب حتى تاريخه.

ب. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة خلال مدة الصندوق.

سيقتضى أعضاء مجلس إدارة الصندوق المستقلين مبلغ 10,000 ريال سعودي عن كل اجتماع، وبحد أقصى 40,000 ريال سعودي سنوياً تدفع في نهاية كل سنة، ولن يتلقى باقي أعضاء مجلس إدارة الصندوق أي مكافآت.

ج. طبيعة الخدمات المقدمة من أعضاء مجلس الإدارة.

تشمل مسؤوليات مجلس إدارة الصندوق، على سبيل المثال لا الحصر، الآتي:

1. التأكد من قيام مدير الصندوق بمسئوليته بالطريقة التي تحقق مصلحة مالكي الوحدات وفقاً لهذه الشروط والأحكام ولانحة صناديق الاستثمار العقاري.
 2. الموافقة على جميع العقود والقرارات والتقارير الجوهرية التي يكون الصندوق طرفاً فيها، ويشمل ذلك على سبيل الذكر لا الحصر الموافقة على عقود التطوير، وعقد الحفظ، وعقد التسويق، والتممين
 3. الموافقة على شروط الصندوق وأحكامه وأي تعديلات عليها؛
 4. اتخاذ قرار بشأن أي تعامل ينطوي على تضارب في المصالح يفصح عنه مدير الصندوق
 5. اعتماد تعيين مدقق الصندوق الذي يسميه مدير الصندوق؛
 6. الاجتماع مرتين على الأقل سنوياً مع مسؤول المطابقة الالتزام التابع لمدير الصندوق ومسئول الإبلاغ عن جرائم مكافحة غسل الأموال/مكافحة الإرهاب لضمان امتثال مدير الصندوق للقواعد واللوائح المعمول بها؛
 7. ضمان إفصاح مدير الصندوق عن كافة المعلومات الجوهرية إلى مالكي الوحدات وغيرهم من المعنيين؛
 8. العمل بحسن نية وبالعبارة المعقولة لتحقيق مصالح الصندوق ومالكي الوحدات.
- لا يقوم أعضاء مجلس إدارة الصندوق بالإشراف على إدارة صناديق أخرى ما عدا السيد/ شاه جهان قدير ميرزا والسيد هاني عبيد والسيد محمد البخاري فإنهم

د. يشرفون على إدارة الصناديق التالية:

#	الاسم	اسم الصندوق	مدير الصندوق	الصفة
1	شاه جهان قدير ميرزا	1. بنيان ريت	السعودي الفرنسي كابيتال	رئيس المجلس
2	هاني عبيد	1. البدر للمرابحة بالدولار الأمريكي	السعودي الفرنسي كابيتال	عضو مستقل
		2. الأسواق المالية بالدولار الأمريكي	السعودي الفرنسي كابيتال	عضو مستقل
		3. الصفاء للمتاجرة بالأسهم السعودية	السعودي الفرنسي كابيتال	عضو مستقل
		4. القصر العقاري للمتاجرة بالأسهم الخليجية	السعودي الفرنسي كابيتال	عضو مستقل
		5. السعودي الفرنسي للعقار	السعودي الفرنسي كابيتال	عضو مستقل
		6. البدر للمرابحة بالريال السعودي	السعودي الفرنسي كابيتال	عضو مستقل
		7. الأسواق المالية بالريال السعودي	السعودي الفرنسي كابيتال	عضو مستقل
		8. الاستثمار بالأسهم السعودية	السعودي الفرنسي كابيتال	عضو مستقل
		9. الدانة للمتاجرة بالأسهم الخليجية	السعودي الفرنسي كابيتال	عضو مستقل
		10. السعودي الفرنسي للأسهم السعودية للدخل	السعودي الفرنسي كابيتال	عضو مستقل
		11. السعودي الفرنسي للطروحات الأولية الخليجية	السعودي الفرنسي كابيتال	عضو مستقل
3	محمد البخاري	1. البدر للمرابحة بالدولار الأمريكي	السعودي الفرنسي كابيتال	عضو مستقل
		2. الأسواق المالية بالدولار الأمريكي	السعودي الفرنسي كابيتال	عضو مستقل
		3. الصفاء للمتاجرة بالأسهم السعودية	السعودي الفرنسي كابيتال	عضو مستقل
		4. القصر العقاري للمتاجرة بالأسهم الخليجية	السعودي الفرنسي كابيتال	عضو مستقل

عضو مستقل	السعودي الفرنسي كابيتال	5. السعودي الفرنسي للعقار		
عضو مستقل	السعودي الفرنسي كابيتال	6. البدر للمرابحة بالريال السعودي		
عضو مستقل	السعودي الفرنسي كابيتال	7. الأسواق المالية بالريال السعودي		
عضو مستقل	السعودي الفرنسي كابيتال	8. الاستثمار بالأسهم السعودية		
عضو مستقل	السعودي الفرنسي كابيتال	9. الدانة للمتاجرة بالأسهم الخليجية		
عضو مستقل	السعودي الفرنسي كابيتال	10. السعودي الفرنسي للأسهم السعودية للدخل		
عضو مستقل	السعودي الفرنسي كابيتال	11. السعودي الفرنسي للطروحات الأولية الخليجي		

هـ. يقر مدير الصندوق بأن جميع أعضاء مجلس إدارة الصندوق:

1. غير خاضعين لأي إجراءات إفلاس أو تصفية؛ و
2. لم يسبق لهم ارتكاب أي أعمال احتيالية أو مخلة بالعرف أو تنطوي على الغش؛ و
3. يتمتعون بالمهارات والخبرات اللازمة التي تأهلهم ليكونوا أعضاء بمجلس إدارة الصندوق.

ويقر مدير الصندوق بمطابقة كل من العضوين المستقلين لتعريف العضو المستقل الوارد في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.

19. مدير الصندوق:

أ. اسم مدير الصندوق وعنوانه:

شركة السعودي الفرنسي كابيتال

المركز الرئيسي: ص.ب. 23454 الرياض 11426

المملكة العربية السعودية

هاتف +966112826666

الموقع الإلكتروني: www.sfc.sa

ب. رقم الترخيص الصادر عن هيئة السوق المالية وتاريخه:

سجل تجاري رقم 1010231217، ترخيص هيئة السوق المالية رقم (11153/37) الصادر بتاريخ 1432/02/26 هجري

ج. خطاب صادر عن مدير الصندوق في شأن تقرير العناية المهني:

قام مدير الصندوق بتقديم تقرير العناية المهنية.

د. بيان مهام مدير الصندوق وواجباته ومسؤولياته:

يعد مدير الصندوق مسؤولاً عن الالتزام بأحكام لائحة صناديق الاستثمار وجميع اللوائح والأنظمة ذات العلاقة، سواء أدى مسؤولياته وواجباته بشكل مباشر

أم كلف بها جهة خارجية بموجب أحكام لائحة صناديق الاستثمار ولائحة الأشخاص المرخص لهم.

كما يعمل مدير الصندوق لمصلحة مالكي الوحدات بموجب أحكام لائحة صناديق الاستثمار ولائحة الأشخاص المرخص لهم وأحكام

ومذكرة معلومات الصندوق، ويلتزم بواجبات الأمانة تجاه مالكي الوحدات، والذي يضمن العمل وبذلل الحرص المعقول بما يحقق مصالحهم، ويكون مسؤول

عن القيام بالتالي:

1. إدارة الصندوق.
2. إدارة عمليات الصندوق بما في ذلك الخدمات الإدارية للصندوق.
3. طرح وحدات الصندوق.
4. التأكد من دقة شروط وأحكام ومذكرة معلومات الصندوق واكتمالها وأنها كاملة، واضحة، صحيحة، غير مضللة ومحدثة.
5. وضع السياسات والإجراءات لرصد المخاطر التي تؤثر في استثمارات الصندوق، وضمان سرعة التعامل معها.
6. تطبيق برنامج المطابقة والالتزام للصندوق، ويزود الهيئة بنتائج التطبيق عند طلبها.
7. الالتزام بطلبات الموافقة والاشعارات المقدمة للهيئة حسب أحكام الأنظمة واللوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية حيثما ينطبق.

هـ. الأحكام المنظمة لعزل مدير الصندوق أو استبداله:

يحق لمدير الصندوق الانسحاب طوعاً من إدارة الصندوق حسب ما تفتضيه مصلحة مالكي الوحدات على أن يرتب لتعيين مدير صندوق بديل ويخضع ذلك لأحكام ولوائح هيئة السوق المالية.

للهيئة حق عزل مدير الصندوق واتخاذ أي إجراء تراه مناسباً لتعيين مدير صندوق بديل لذلك الصندوق أو اتخاذ أي تدبير آخر تراه مناسباً، وذلك في حال وقوع أي من الحالات التالية:

توقف مدير الصندوق عن ممارسة نشاط الإدارة دون إشعار الهيئة بذلك بموجب لائحة الأشخاص المرخص لهم.

إلغاء ترخيص مدير الصندوق في ممارسة نشاط الإدارة أو سحبه أو تعليقه من قبل الهيئة.

تقديم طلب إلى الهيئة من مدير الصندوق لإلغاء ممارسة نشاط الإدارة.

إذا رأت الهيئة أن مدير الصندوق قد أخل – بشكل تراه الهيئة جوهرياً – بالالتزام بالأنظمة أو اللوائح التنفيذية.

وفاة مدير المحفظة الاستثمارية الذي يدير الصندوق أو عجزه أو استقالته مع عدم وجود شخص آخر مسجل لدى مدير الصندوق قادر على إدارة أصول الصندوق.

أي حالة أخرى ترى هيئة السوق المالية على أسس معقولة أنها ذات أهمية جوهريّة.

إذا مارست الهيئة أيضاً من صلاحياتهم وفقاً للفقرة السابقة، يتعين على مدير الصندوق التعاون بشكل كامل لتسهيل النقل السلس للمسؤوليات لمدير الصندوق البديل. ويجب على أمين مدير الصندوق أن ينقل – حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً ووفقاً لتقدير الهيئة المحض- إلى مدير الصندوق البديل جميع العقود المرتبطة بالصندوق بما يتماشى مع أحكام لائحة صناديق الاستثمار.

و. أي نشاط عمل أو مصلحة أخرى مهمة لأعضاء مجلس إدارة الصندوق أو مدير الصندوق يحتمل تعارضه مع مصالح

الصندوق:

حتى تاريخ إعداد هذه الشروط والأحكام فإنه لا يوجد معاملات تنطوي على تضارب مصالح جوهريّة بين مصالح الصندوق ومصالح أعضاء مجلس إدارة الصندوق أو أي أطراف أخرى.

ز. أي تعارض جوهري في المصالح من شأنه التأثير في أداء مدير الصندوق لواجباته تجاه الصندوق وتنفيذها:

لا يوجد تضارب مصالح جوهري نهائياً، سواء داخلي أو مع أي طرف ثالث آخر، يحتمل أن يؤثر على تادية التزامات مدير الصندوق تجاه الصندوق.

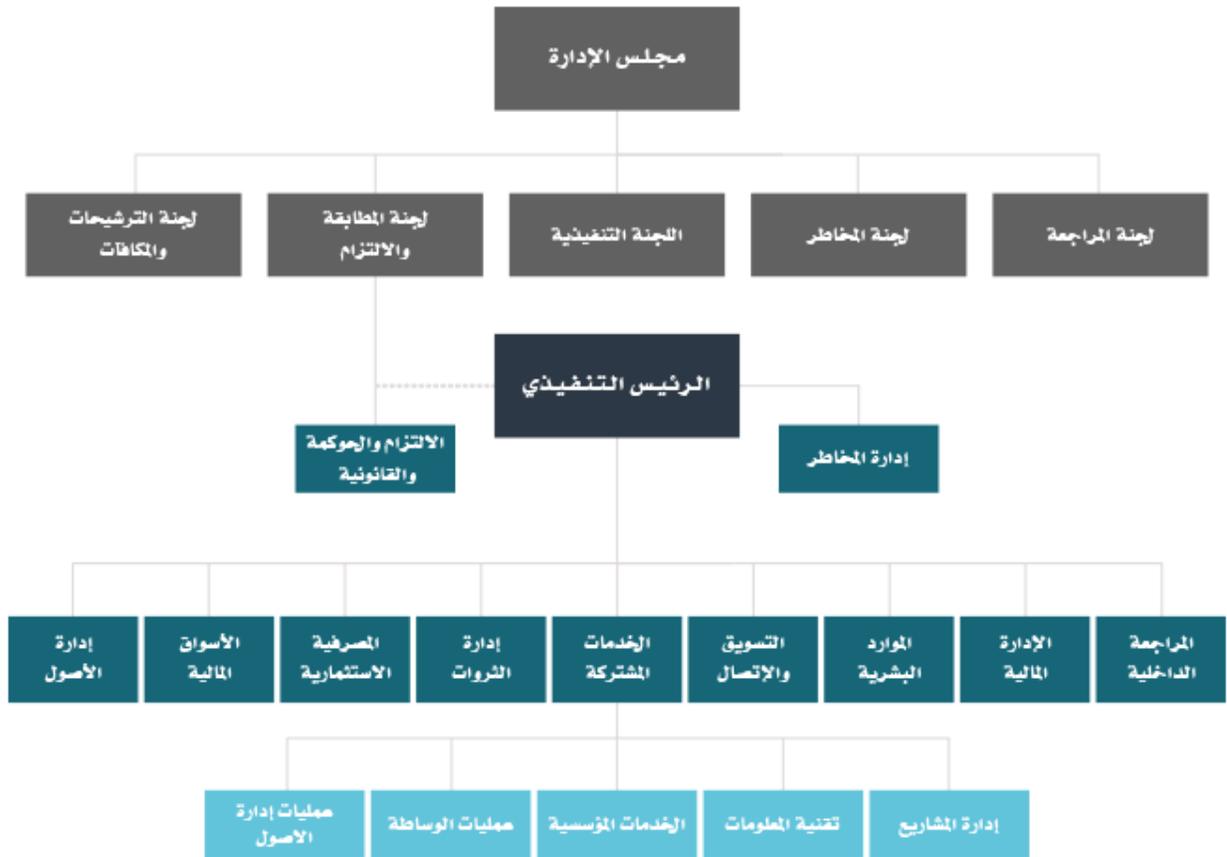
ح. حق مدير الصندوق في تكليف طرف ثالث.

يجوز لمدير الصندوق تكليف طرف ثالث أو أكثر أو أي من تابعيه بالعمل مديراً للصندوق من الباطن للصندوق، على أن يدفع مدير الصندوق أتعاب ومصاريف أي مدير للصندوق من الباطن من موارده الخاصة.

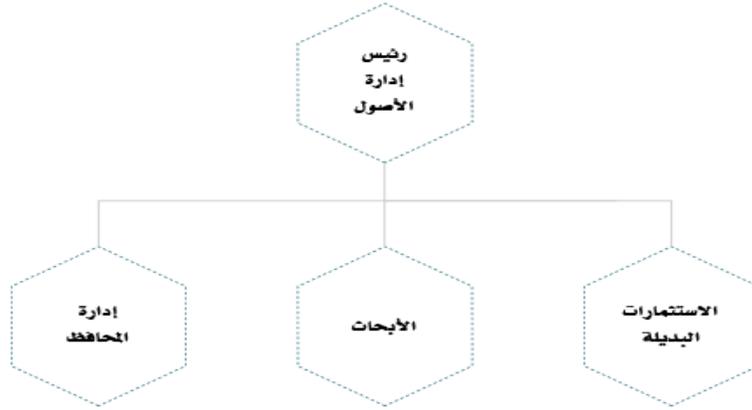
ط. استثمار مدير الصندوق في وحدات الصندوق وقيمة هذا الاستثمار:

لن يستثمر مدير الصندوق ولا الشركات التابعة له في الصندوق خلال فترة الاكتتاب أو بعد إدراج وحدات الصندوق. وتعني الشركات التابعة أي شخص اعتياري آخر قد تكون تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة لمدير الصندوق.

ي. الهيكل التنظيمي لمدير الصندوق:



الهيكل التنظيمي لإدارة الأصول.



ويبلغ عدد الموظفين المسجلين في إدارة الأصول 19 موظف

نبذة عن الشركة.

شركة السعودي الفرنسي كابيتال هي الذراع الاستثماري للبنك السعودي الفرنسي، حيث تأسست برأس مال يبلغ 500 مليون ريال سعودي كشركة ذات مسؤولية محدودة) تحولت إلى شركة مساهمة مقفلة في 29 ربيع الأول 1438 هـ (، مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لممارسة نطاق واسع من الأنشطة الاستثمارية التي تشمل نشاطات التعامل، والترتيب، والإدارة، وتقديم المشورة، والحفظ للأوراق المالية. تعد شركة السعودي الفرنسي كابيتال إحدى الشركات الرائدة بالمملكة العربية السعودية في تقديم كافة أنشطة الخدمات المالية والتي تتضمن الخدمات المصرفية الاستثمارية، إدارة الأصول، الأبحاث والمشورة، خدمات المؤسسات المالية، والوساطة المحلية والعالمية. المركز الرئيسي في الرياض كما أن لديها شبكة فروع موزعة في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية.

ترخيص مدير الصندوق.

شركة السعودي الفرنسي كابيتال هي شركة مرخصة بموجب لائحة الأشخاص المرخص لهم وتخضع لإشراف ورقابة هيئة السوق المالية بموجب ترخيص رقم (11153/37) وتاريخ 1432/02/26 هـ الموافق 2011/01/30 م.

أنواع النشاط الرئيسية.

- إدارة الأصول.

تقدم الحلول الاستثمارية لكل من الأفراد والشركات والمؤسسات. لديها مجموعة من المنتجات تشمل الأسهم والدخل الثابت وأسواق المال، وغيرها مثل العقارات وصناديق التحوط والمنتجات المركبة والملكية الخاصة. يبلغ إجمالي قائمة المنتجات الحالي 54 منتج تغطي جميع فئات الأصول الرئيسية وتشمل جميع الصناديق العامة والخاصة، باستثناء الطرح الخاص المغلق.

- المصرفية الاستثمارية.

تشارك خدماتها في المصرفية الاستثمارية بشكل فعال في أسواق الأسهم والدين والاستشارات في مجالي الدمج والاستحواذ في المملكة العربية السعودية والمنطقة، وتشمل هذه الخدمات تقديم المشورة في كل ما يتعلق بطرح الصكوك والسندات والاكتمالات العامة الأولية وإصدارات حقوق الأولوية والاكتمالات الخاصة واستشارات الدمج والاستحواذ واستشارات إعادة هيكلة رأس المال. كما تقدم الخدمات الاستشارية للشركات خارج المملكة والتي ترغب في الإدراج المزدوج لأسهمها في السوق المالية السعودية.

- الوساطة.

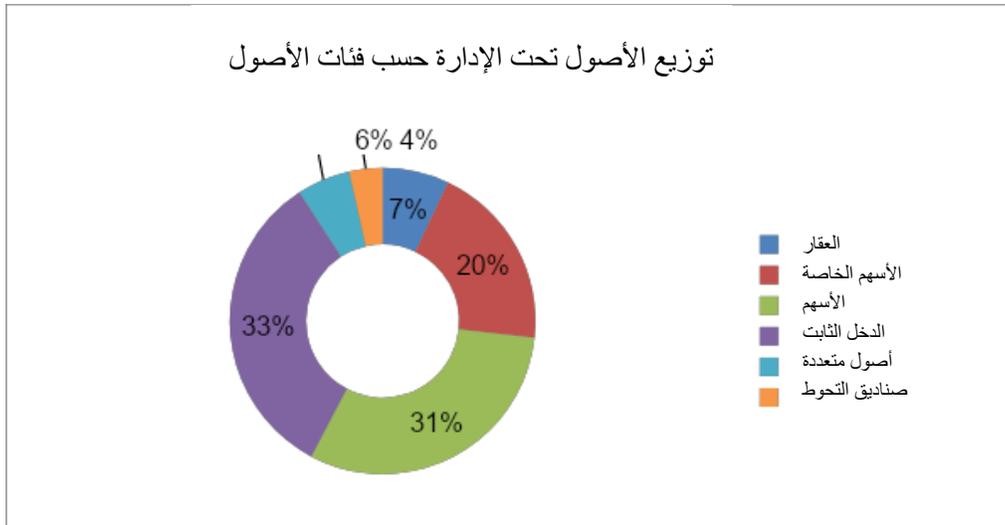
تشمل خدمات الفرنسي كابيتال في مجال الوساطة كلا من أسواق الأسهم المحلية والإقليمية والعالمية إضافة إلى تسهيلات التداول بهامش الإقراض التقليدية والمرابحة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. تسمح منصة التداول للعملاء بالتداول من خلال الموقع على الشبكة الإلكترونية والهواتف والألواح الذكية. كما تواصل العمل على تعزيز القنوات الاستثمارية الآمنة للسماح لعملائها بتنفيذ الصفقات على منصات التداول باستخدام أساليب مختلفة.

- الخدمات المتخصصة للمؤسسات المالية.

تخدم المؤسسات المالية وتنفذ عمليات التداول وإدارة العلاقة مع هذه المؤسسات، كما أنهم مسؤولون أيضاً عن تطوير الخدمات الجديدة التي تطلبها المؤسسات المالية في السوق كخدمات الحفظ للأسهم والأمانة للصكوك. هذا بالإضافة إلى تسهيل وصول المؤسسات المالية الأجنبية إلى سوق الأسهم السعودي باعتبارها مؤسسة مالية مؤهلة. ويضم عملاء البنوك، الصناديق الاستثمارية، صناديق التقاعد، صناديق التحوط، شركات التأمين وشركات الوساطة من أنحاء العالم.

- الأبحاث.

يركز الفرنسي كابيتال على سوق الأسهم السعودية حيث يقدم الأفكار الاستثمارية بناء على دراسات التحليل الأساسي للعملاء. والقيام بتغطية ما يمثل من قيمة السوق الإجمالية، ومن مختلف القطاعات وأحجام القيم السوقية. وتشكل البحوث جزءاً لا يتجزأ من جهد مبيعات الأسهم لديهم حيث يقوم بتسليط الضوء على مفاتيح الاستثمار الأساسية والكشف عن أفكار مناسبة للاستثمار. إضافة إلى ذلك، يقوم بإصدار تقارير استراتيجية عن السوق لمساعدة المستثمرين على مستوى عالي على تجاوز تقلبات السوق. تصدر تقاريرنا باللغتين العربية والإنجليزية.



يتم إدارة هذه الأصول من خلال المحافظ الاستثمارية الخاصة (DPMs) أو من خلال الصناديق العامة (11 صناديق) والصناديق الخاصة والطرح الخاص المدارة من قبل مدير الصندوق.

خدمات موظفي مدير الصندوق.

يعين مدير الصندوق مدير محفظة استثمارية مسجل لدى هيئة السوق المالية وفقاً للائحة الأشخاص المرخص لهم والصادرة من هيئة السوق المالية وذلك للإشراف على إدارة أصول الصندوق.

سوف يقدم مدير الصندوق الخدمات الإدارية التالية وخدمات أخرى للصندوق بما يشمل، دون حصر، ما يلي:

- تحديد فرص استثمارية وتنفيذ عمليات بيع وشراء أصول الصندوق؛
- وضع إجراءات اتخاذ القرارات التي ينبغي إتباعها عند تنفيذ القضايا الفنية والإدارية لأعمال ومشاريع الصندوق؛
- إطلاع هيئة السوق المالية السعودية حول أي وقائع جوهرية أو تطورات قد تؤثر على أعمال الصندوق؛

- الالتزام بجميع الأنظمة واللوائح السارية في المملكة العربية السعودية المتعلقة بعمل الصندوق؛
- إدارة أصول الصندوق بشكل يحقق مصلحة مالكي الوحدات وفقاً للشروط والأحكام؛
- ضمان قانونية وسريان جميع العقود المبرمة لصالح الصندوق؛
- تنفيذ استراتيجية الصندوق الموضحة في هذه الشروط والأحكام؛
- الترتيب والتفاوض وتنفيذ وثائق تسهيلات المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية نيابة عن الصندوق؛
- تعيين الهيئة الشرعية للصندوق والحصول على موافقتهم أن هذه الشروط والأحكام متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية؛
- الإشراف على أداء الأطراف المتعاقد معهم الصندوق من الغير؛
- ترتيب تصفية الصندوق عند انتهائه؛
- تزويد مجلس إدارة الصندوق بجميع المعلومات اللازمة المتعلقة بالصندوق لتمكين أعضاء المجلس أداء مسؤولياتهم بشكل كامل؛ و
- التشاور مع مجلس إدارة الصندوق لضمان الامتثال للوائح هيئة السوق المالية وهذه الشروط والأحكام.

كما يتحمل مدير الصندوق المسؤولية عن أي خسائر يتكبدها الصندوق كنتيجة لإهمال مدير الصندوق أو سوء سلوكه المتعمد.

20. المستشار القانوني:

لا ينطبق

21. أمين الحفظ:

أ. أسم أمين حفظ الصندوق وعنوانه ورقم ترخيصه الصادر عن الهيئة

شركة كسب المالية، ص.ب 395737 الرياض 11375، المملكة العربية السعودية، هاتف: +966(11) 207 9979، الموقع الإلكتروني: www.kasbcapital.sa

شركة كسب المالية (أمين الحفظ) سجلت صكوك الملكية باسم شركة تابعة لها "منشأة ذات غرض خاص" باسم ربوع التعليم وستكون المالكة للعقارات الحالية بالنيابة عن تعليم ريت. كما ان الشركة ذات الغرض الخاص تملك العقار جميع العقارات الحالية للصندوق وستكون المالكة لأي عقار سيتم الاستحواذ عليه مستقبلاً من قبل تعليم ريت. قد يبنى أمين الحفظ منشآت ذات غرض خاص جديدة إذا تطلب ذلك وسوف تحافظ مثل هذه الهيئة على الكفاءة الضريبية والامتثال النظامي كما ستوفر أقصى قدر من الحماية القانونية لمالكي الوحدات. ولا تكون أصول الصندوق مرهونة لأي طرف، غير أنه يجوز رهنها أو حيازتها من قبل بنك سعودي بموجب شروط أية مستندات تمويل، وبحق لمجلس إدارة الصندوق تغيير أمين الحفظ بعد أخذ موافقة الهيئة.

ب. مهام أمين الحفظ وواجباته ومسؤولياته.

يعد أمين الحفظ مسؤولاً عن التزاماته وفقاً لأحكام لائحة صناديق الاستثمار، سواء أدى مسؤولياته بشكل مباشر أم كلف بها طرفاً ثالثاً بموجب أحكام هذه لائحة صناديق الاستثمار أو لائحة الأشخاص المرخص لهم.

يعد أمين الحفظ مسؤولاً تجاه مدير الصندوق ومالكي الوحدات عن خسائر الصندوق الناجمة بسبب احتياله أو إهماله أو سوء تصرفه أو تقصيره المتعمد. يعد أمين الحفظ مسؤولاً عن حفظ أصول الصندوق وحمايتها لصالح مالكي الوحدات، وهو مسؤول كذلك عن اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية اللازمة فيما يتعلق بحفظ أصول الصندوق.

ج. المهام التي كلف بها أمين الحفظ طرفاً ثالثاً فيما يتعلق بصندوق تعليم ريت المتداول:

يجوز لأمين الحفظ تكليف طرف ثالث أو أكثر أو أي من تابعيه بالعمل أميناً للحفظ من الباطن لأي صندوق استثمار عقاري يتولى حفظ أصوله على أن يكون ذلك بموجب عقد مكتوب. ويدفع أمين الحفظ أتعاب ومصاريف أي أمين حفظ من الباطن من موارده الخاصة. ويجب أن يكون أمين الحفظ من الباطن المكلف مؤسسة سوق مالية مرخصاً ممارسة نشاط الحفظ.

د. الأحكام المنظمة لعزل أمين الحفظ أو استبداله.

يحق لهيئة السوق المالية عزل أمين الحفظ واستبداله واتخاذ أي إجراء تراه مناسباً في حال وقوع أي من الحالات التالية:
توقف أمين الحفظ عن ممارسة نشاط الحفظ دون إشعار الهيئة بموجب لائحة الأشخاص المرخص لهم.
إلغاء ترخيص أمين الحفظ في ممارسة نشاط الحفظ أو سحبه أو تعليقه من قبل الهيئة.
تقديم طلب إلى الهيئة من أمين الحفظ لإلغاء ترخيصه في ممارسة نشاط الحفظ.
إذا رأت الهيئة أن أمين الحفظ قد أخل بشكل تراه جوهرياً بالتزام النظام أو لوائحه التنفيذية.
أي حالة أخرى ترى الهيئة - بناءً على أسس معقولة - أنها ذات أهمية جوهرية.
يحق لمدير الصندوق عزل أمين الحفظ واستبداله في الحالات التالية:
يجوز لمدير الصندوق عزل أمين الحفظ بموجب إشعار كتابي إذا رأى بشكل معقول أن عزل أمين الحفظ في مصلحة مالكي الوحدات ويجب إشعار الهيئة ومالكي الوحدات بذلك فوراً وبشكل كتابي، والافصاح فوراً في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني.

إذا مارست الهيئة أو مدير الصندوق أيًا من صلاحياتهم وفقاً للفقرة السابقة، يتعين على مدير الصندوق تعيين أمين حفظ بديل بحسب أحكام لائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية، كما يتعين على مدير الصندوق وأمين الحفظ المعزول التعاون بشكل كامل لتسهيل النقل السلس للمسؤوليات لأمين الحفظ البديل. ويجب على أمين الحفظ المعزول أن ينقل - حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً - إلى أمين الحفظ البديل جميع العقود المرتبطة بالصندوق.

22. إدارة الأملاك:

لا يوجد مدير املاك للأصول العقارية حيث ان مستأجر الاصل هو المسؤول عن صيانة وتشغيل الاصل.

23. مراجع الحسابات:

أ. اسم مراجع الحسابات للصندوق وعنوانه

شركة برايس ووترهاوس كوبرز

برج المملكة شارع الملك فهد - الرياض

ص.ب. 8282 - الرياض 11482 - المملكة العربية السعودية

رقم الهاتف: +966112110400

رقم الفاكس: +966112110401

الموقع الإلكتروني: www.pwc.com/middle-east

ب. بيان مهام مراجع الحسابات وواجباته ومسؤولياته.

ومن مهام مراجع الحسابات وواجباته ومسؤولياته إعداد القوائم المالية ومراجعتها وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأحكام لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق علماً بأنه يحق لمدير الصندوق وبما يحقق مصلحة الصندوق والمستثمرين به بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق تغيير مراجع الحسابات وإنهاء التعاقد معه وذلك بما يحقق مصلحة المستثمرين في الصندوق.

24. القوائم المالية:

تبدأ السنة المالية من ١ يناير حتى ٣١ ديسمبر من كل عام،

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق بواسطة مدير الصندوق وذلك بشكل نصف سنوي (بيانات غير مدققة) وعلى أساس سنوي (بيانات مدققة) وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. كما يتم تعديلها من وقت لآخر. ويتم تدقيق القوائم المالية السنوية بواسطة المحاسب القانوني الخاص بالصندوق. وتتم مراجعة القوائم المالية الخاصة بالصندوق من قبل مجلس إدارة الصندوق ويتم توفيرها لهيئة السوق المالية بمجرد اعتمادها ويتم توفيرها للملكي الوحدات خلال 30 يوماً على الأكثر من نهاية الفترة التي تغطيها القوائم المالية الأولية و3 أشهر من نهاية الفترة التي تغطيها القوائم المالية السنوية، وذلك عن طريق نشرها على الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق وموقع السوق المالية السعودية "تداول".

25. تعارض المصالح:

لا يوجد تعارض مصالح جوهري نهائياً، سواء داخلي أو مع أي طرف ثالث آخر، يحتمل أن يؤثر على تأدية التزامات مدير الصندوق تجاه الصندوق.

26. رفع التقارير لمالكي الوحدات:

يلتزم مدير الصندوق بالإفصاح عن الآتي لهيئة السوق المالية ومالكي الوحدات:

- أي تطورات جوهريّة تؤثر في أصول الصندوق أو خصومه أو وضعه المالي أو المسار العام لأعماله أو أي تغيير يكون له تأثير في وضع الصندوق أو يؤدي لانسحاب طوعي لمدير الصندوق من منصب مدير الصندوق، ويمكن بدرجة معقولة أن يؤدي إلى تغيير في سعر الوحدة المدرجة أو أن يؤثر تأثيراً ملحوظاً في قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بأدوات الدين.
- أي صفقة لشراء أصل أو بيعه أو رهنه أو تأجيره بسعر يساوي أو يزيد على 10% من القيمة الإجمالية لأصول الصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية أولية مفحوصة أو قوائم مالية سنوية مراجعة، أيهما أحدث.
- أي خسائر تساوي أو تزيد على 10% من صافي أصول الصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية أولية مفحوصة أو قوائم مالية سنوية مراجعة، أيهما أحدث.
- أي تغيير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة الصندوق أو في لجان الصندوق.
- أي نزاع، بما في ذلك أي دعوى قضائية أو تحكيم أو وساطة إذا كان مبلغ النزاع أو المطالبة يساوي أو يزيد عن 5% من صافي أصول الصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية أولية مفحوصة أو قوائم مالية سنوية مراجعة، أيهما أحدث.
- الزيادة أو النقصان في صافي أصول الصندوق بما يساوي أو يزيد على 10% وفقاً لآخر قوائم مالية مفحوصة أو قوائم مالية سنوية مراجعة، أيهما أحدث.
- الزيادة أو النقصان في إجمالي أرباح الصندوق بما يساوي أو يزيد على 10% وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية مراجعة.
- أي صفقة بين الصندوق وطرف ذي علاقة أو أي ترتيب يستثمر بموجبه كل من الصندوق وطرف ذي علاقة في أي مشروع أو أصل أو يقدم تمويلاً له إذا كانت هذه الصفقة أو الترتيب مساوية أو تزيد على 1% من إجمالي إيرادات الصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية مراجعة.
- أي انقطاع في أي من النشاطات الرئيسية للصندوق يساوي أو يزيد على 5% من إجمالي إيرادات الصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية مراجعة.
- أي تغيير للمحاسب القانوني.
- تعيين أمين حفظ بديل.
- صدور حكم أو قرار أو إعلان أو أمر من محكمة أو جهة قضائية في المرحلة الابتدائية أم الاستئنافية، سواء يمكن أن يؤثر سلباً في استغلال الصندوق لأي جزء من أصوله تزيد قيمته الإجمالية على 5% من صافي أصول الصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية أولية مفحوصة أو قوائم مالية سنوية مراجعة، أيهما أحدث.
- أي تغيير مقترح في رأس مال الصندوق.

سوف يقوم مدير الصندوق بإعداد وتقديم تقارير سنوية لمالكي الوحدات تتضمن المعلومات الآتية:

- الأصول التي يستثمر فيها الصندوق.
- الأصول التي يستهدف الصندوق الاستثمار فيها.
- توضيح نسبة العقارات المؤجرة ونسبة العقارات غير المؤجرة إلى إجمالي العقارات المملوكة.
- جدول مقارنة يغطي أداء الصندوق خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة (أو منذ تأسيس الصندوق) يوضح:

- (1) صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية كل سنة مالية.
- (2) صافي قيمة أصول الصندوق لكل وحدة في نهاية كل سنة مالية.
- (3) أعلى وأقل صافي قيمة أصول الصندوق لكل وحدة عن كل سنة مالية.

(4) عدد الوحدات المصدرة في نهاية كل سنة مالية.

(5) توزيع الدخل لكل وحدة.

(6) نسبة المصروفات التي يحملها الصندوق.

- سجل أداء يغطي ما يلي :

(1) العائد الإجمالي لسنة واحدة، وثلاث سنوات، وخمس سنوات (أو منذ التأسيس).

(2) العائد الإجمالي السنوي لكل سنة من السنوات المالية العشر الماضية (أو منذ التأسيس).

(3) جدول يوضح مقابل الخدمات والعمولات والأتعاب التي تحمّلها الصندوق لأطراف خارجية على مدار العام. ويتم أيضا الإفصاح عما إذا كانت هناك أي ظروف يقرر فيها مدير الصندوق الإعفاء من أي رسوم أو تخفيضها.

- إذا حدثت تغييرات جوهرية خلال الفترة وأثرت في أداء الصندوق، فسيتم الإفصاح عنها بشكل واضح.

- تقرير مجلس ادارة الصندوق السنوي، على أن يحتوي على سبيل المثال لا الحصر الموضوعات التي تمت مناقشتها والقرارات الصادرة عن ذلك، بما في ذلك أداء الصندوق وتحقيق الصندوق لأهدافه.

- بيان حول العمولات الخاصة التي حصل عليها مدير الصندوق خلال الفترة، مبينا بشكل واضح ماهيتها وطريقة الاستفادة منها.

27. اجتماع مالكي الوحدات:

أ. الظروف التي يدعى فيها الى عقد اجتماع لمالكي الوحدات

1. يجب على مدير الصندوق الحصول على موافقة هيئة السوق المالية على طرح وحدات إضافية للصندوق عن طريق قبول مساهمات عينية أو عن طريق قبول مساهمات نقدية، أو كليهما.
2. يجب على مدير الصندوق الحصول على موافقة مالكي الوحدات -من خلال قرار صندوق عادي - على أي تغيير أساسي مقترح للصندوق
3. يجب على مدير الصندوق اخذ موافقة هيئة السوق المالية واخذ موافقة مالكي الوحدات وفقا للفقرة (أ) اعلاه في التصويت بأي تغيير أساسي للصندوق، بما في ذلك:
 - التغيير المهم في أهداف الصندوق.
 - التغيير الذي قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على مالكي الوحدات أو على حقوقهم فيما يتعلق بالصندوق.
 - التغيير الذي يكون له تأثير في وضع المخاطر للصندوق.
 - زيادة رأسمال الصندوق.

ب. إجراءات الدعوة إلى عقد اجتماع لمالكي الوحدات

1. تكون الدعوة لاجتماع مالكي الوحدات بالإعلان عن ذلك في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)، وبارسال إشعار كتابي إلى جميع مالكي الوحدات وأمين الحفظ قبل (10) أيام على الأقل من الاجتماع وبمدة لا تزيد عن (21) يوماً قبل الاجتماع، وسيحدد الإعلان والإشعار تاريخ الاجتماع ومكانه ووقته والقرارات المقترحة، وسيتم إرسال نسخة من الإشعار إلى هيئة السوق المالية.
2. لا يكون اجتماع مالكي الوحدات صحيحاً إلا إذا حضره عدد من مالكي الوحدات يملكون مجتمعين 25٪ على الأقل من قيمة وحدات الصندوق.
3. إذا لم يستوف النصاب الموضح في الفقرة (ب) أعلاه، فيجب على مدير الصندوق الدعوة لاجتماع ثان بالإعلان عن ذلك في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق، وبارسال إشعار كتابي إلى جميع مالكي الوحدات وأمين الحفظ قبل (5) أيام على الأقل، ويعد الاجتماع الثاني صحيحاً أيضاً كانت نسبة ملكية الوحدات الممثلة في الاجتماع.

ج. طريقة تصويت مالكي الوحدات وحقوق التصويت في اجتماعات مالكي الوحدات

1. يجوز لكل مالك وحدات تعيين وكيل شرعي للتمثيل في اجتماع مالكي الوحدات.

2. يجوز لكل مالك وحدات الإدلاء بصوت واحد في اجتماع مالكي الوحدات عن كل وحدة يمتلكها وقت الاجتماع.
3. يجوز عقد اجتماعات مالكي الوحدات والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها بواسطة وسائل التقنية الحديثة وفقاً للضوابط التي تضعها هيئة السوق المالية.
4. يكون القرار نافذاً بموافقة مالكي وحدات يمثلون نسبة أكثر من 50% من مجموع الوحدات الحاضر ملاكها في اجتماع مالكي الوحدات سواءً شخصياً أم بالوكالة أم بواسطة وسائل التقنية الحديثة.

28. حقوق مالكي الوحدات:

يحق لمالكي الوحدات ممارسة كافة حقوقهم المنصوص عليها في هذه الشروط والأحكام، بما في ذلك:

1. حضور اجتماعات مالكي الوحدات والتصويت على القرارات خلالها.
 2. التصويت فيما يتعلق بأي تغيير أساسي للصندوق، بما في ذلك:
 - التغيير المهم في أهداف الصندوق أو طبيعته.
 - التغيير الذي قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على مالكي الوحدات أو على حقوقهم فيما يتعلق بالصندوق.
 - التغيير الذي يكون له تأثير في وضع المخاطر للصندوق.
 - زيادة رأسمال الصندوق.
 3. الاشتراك في إصدارات حقوق أولوية وقبول المساهمات العينية لغايات زيادة رأس مال الصندوق.
 4. قبول التوزيعات حسب هذه الشروط والأحكام.
 5. قبول التقارير الدورية والتحديثات بما يتماشى مع هذه الشروط والأحكام.
- وباستثناء ما هو منصوص عليه صراحة في هذه الفقرة، لا يتمتع مالكي الوحدات بأي حقوق إدارية فيما يتعلق بالصندوق

29. المعلومات الأخرى:

وفاة المشترك

إذا كان المشترك فرداً فإن هذه الشروط والأحكام ستكون ملزمة للورثة ومنفذي الوصية ومديري التركة والممثلين الشخصيين ومؤتمني وخلفاء المشترك، ولن تلغى موافقة المشترك على هذه الشروط والأحكام تلقائياً عند وفاة أو عجز المشترك. وإذا كان المشترك كياناً قانونياً فإن هذه الاتفاقية لن تلغى بشكل تلقائي عند وفاة أو إفلاس أو حل أي شريك أو مساهم فيها.

30. معلومات إضافية لأنواع معينة من الصناديق

لا يوجد معلومات إضافية

31. لجنة الرقابة الشرعية للصندوق:

أ. أسماء أعضاء لجنة الرقابة الشرعية ومؤهلاتهم:

- الشيخ أ. الدكتور / صلاح فهد الشلهوب (رئيس اللجنة الشرعية)
- متخصص في الفقه الإسلامي والمعاملات المالية وأكاديمي لأكثر من عشرين عاماً في التدريس والبحث في مجالات العلوم الشرعية والمعاملات المالية والاقتصاد الإسلامي.

- مستشار لمجموعة من المؤسسات المالية الإسلامية لمراجعة العقود والمنتجات في التمويل والاستثمار والتأمين التعاوني والصكوك الإسلامية وتطويرها بما يعزز من كفاءتها الشرعية والتطبيقية، وخدمة المجتمع بالتدريب والتأليف والكتابة والمشاركات الإعلامية لنشر الوعي بالمالية والمصرفية الإسلامية.

■ الشيخ أ. الدكتور / هشام بن عبد الملك آل الشيخ (عضو اللجنة الشرعية)

- أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعية بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقاً؛ شغل منصب مستشار شرعي في العديد من المؤسسات والجهات المالية.
- شارك في إعداد وصياغة مدونة الأحكام الشرعية في جانب المعاملات المالية برئاسة أحد اللجان الفرعية.
- شارك في لجان المراجعة لمدونة الأحكام الشرعية، كما له العديد من المؤلفات والبحوث المطبوعة في المجال القضائي والمعاملات المالية.

■ الشيخ أ. الدكتور / سالم علي آل علي (عضو اللجنة الشرعية)

- متخصص في قانون التمويل الإسلامي والقضايا الفقهية والتشريعية المتعلقة بتطوير الأسواق المالية الإسلامي.
- أستاذ مساعد في قسم الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- عضو اللجنة الشرعية في العديد من المؤسسات المالية، وله العديد من المساهمات الاستشارية والتعليمية والبحثية في قطاع التمويل الإسلامي في دول متعددة منها المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، والمملكة المتحدة.

ب. بيان أدوار الرقابة الشرعية ومسؤولياتها:

الضوابط الشرعية لاستثمار الصندوق في الأصول العقارية.

ترى الهيئة الشرعية أن الأصل في الاستثمار في الأصول العقارية مباحاً وتؤكد الهيئة على مراعاة الضوابط الآتية:

1. أن يتم شراء العقارات وبيعها وفق صيغة مجازة من الهيئة الشرعية.
2. أن يتم العقار محل الاستثمار معلوماً علماً نافياً للجهالة.
3. أن يكون الثمن معلوماً.
4. ألا يوقع مدير الصندوق أي عقود استئجار على هذا الأصل العقاري إلا بعد تملكه.
5. لا يجوز استئجار العقار من مالكة بئمن مؤجل، ثم إعادة تأجيره على المالك بئمن حال أقل من الثمن المؤجل، ولا يجوز استئجار العقار من مالكة بئمن حال، ثم إعادة تأجيره على المالك بئمن مؤجل أكثر من الحال؛ سداً لذريعة العينة الإيجارية المحرمة.

وفي حالة استثمار الصندوق مباشرة في أسهم شركات عقارية متداولة أخرى في السوق المالية السعودية "تداول" فتطبق عليها الضوابط الشرعية للأسهم والمجازة من الهيئة الشرعية

ج. تفاصيل مكافأة أعضاء لجنة الرقابة الشرعية:

لا يوجد مكافأة لأعضاء لجنة الرقابة الشرعية

32. خصائص الوحدات:

يتكون الصندوق كم فئة واحدة من الوحدات

33. تعديل شروط الصندوق وأحكامه:

- يقوم مدير الصندوق بتعديل هذه الشروط والأحكام وفقاً لتقديره بعد موافقة مجلس إدارة الصندوق وهيئة السوق المالية شريطة الحصول على موافقة مالكي الوحدات في حال كون التغيير أساسياً وفقاً للفقرة السادسة من التعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار العقارية المتداولة، ويعلن مدير الصندوق أي تفاصيل متعلقة بالتغييرات الأساسية في الشروط والأحكام على موقعه الإلكتروني وعلى موقع تداول قبل 20 يوم عمل من سريان أي تغيير.
- يعلن مدير الصندوق في موقعه الإلكتروني والموقع الإلكتروني للسوق تفاصيل التغييرات الجوهرية في شروط وأحكام الصندوق قبل 10 أيام من سريان التغيير وعلى مدير الصندوق الإعلان عن نسخة من الشروط والأحكام في موقعه الإلكتروني وموقع تداول خلال 10 أيام من إجراء أي تحديث عليها بما في ذلك التحديث السنوي لأداء الصندوق

34. إقرارات مدير الصندوق:

1. يقر مدير الصندوق أن شروط وأحكام صندوق تعليم ريت قد تم إعدادها وفقاً لللائحة صناديق الاستثمار العقاري، والتعليمات الخاصة بالصناديق العقارية المتداولة، والصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية.
2. يقر مدير الصندوق، بعد أن أجرى كافة التحريات المعقولة، وحسب علمه واعتقاده، أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها في هذه الوثيقة إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل هيئة السوق المالية السعودية والسوق المالية السعودية أية مسؤولية عن محتوى هذه الشروط والأحكام.
3. يقر مدير الصندوق بخلو العقار من أي مخالفات نظامية تمنع أو قد تتسبب في عدم الاستفادة من العقار أو تشغيله، وكذلك على سلامة العقار فنياً وخلوه من أي خلل أو عيوب هندسية رئيسية قد تمنع أو قد تتسبب في عدم الاستفادة من المبنى أو تشغيله، أو قد تتسبب بدورها في إجراء إصلاحات وتغييرات رئيسية مكلفة.
4. كما يقر مدير الصندوق بعدم وجود تضارب أي مصالح بين:
 - مدير الصندوق.
 - ملاك العقارات المرتبطة بالصندوق.
 - مستأجرين أصول عقارية تشكل عوائدها %10 أو أكثر من عوائد الإيجار السنوية للصندوق.
5. يقر مدير الصندوق بأن جميع التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة قد تمت بشكل نظامي وقانوني وعلى أسس تجارية ملائمة وعادلة ولن تؤثر سلباً بأي شكل من الأشكال على أداء الصندوق وملاكه.
6. يُقر مدير الصندوق بأن جميع أعضاء مجلس إدارة الصندوق لم يتم إخضاعهم لأي دعاوى إفلاس أو إعسار أو إجراءات إفلاس أو تصفية، ولم يسبق لهم ارتكاب أي أعمال احتيالية أو مُخلّة بالشرف أو تنطوي على الغش، ولم يسبق لهم ارتكاب أي مخالفة تنطوي على احتيال أو تصرف مُخل بالتزامه والأمانة، ويتمتعون بالمهارات والخبرات اللازمة التي تؤهلهم ليكونوا أعضاءً بمجلس إدارة الصندوق.
7. يقر مدير الصندوق بأن العضوين المستقلين، مطابقان لتعريف العضو المستقل الوارد في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، وكذلك سينطبق ذلك على أي عضو مستقل يعينه مدير الصندوق طيلة عمر الصندوق.
8. يقر مدير الصندوق بأنه لا توجد أي أنشطة عمل أو مصلحة أخرى مهمة لأعضاء مجلس إدارة مدير الصندوق "شركة السعودي الفرنسي كابيتال" يحتتمل تعارضه مع مصالح الصندوق.
9. يقر مدير الصندوق بأنه لم يمنح أي عمولات أو خصومات أو أتعاب وساطة أو أي عائد نقدي أو غير نقدي لأي من الأطراف في الصندوق أو خارجه غير ما تم ذكره في الشروط والأحكام.
10. يقر مدير الصندوق أنه لا توجد حالات لتضارب في المصالح والتي من شأنها أن تؤثر على مدير الصندوق في القيام بواجباته تجاه الصندوق.
11. يقر مدير الصندوق أنه لا توجد أي رسوم أخرى غير التي تم ذكرها في جدول الرسوم والأتعاب المذكور في الفقرة (9) من هذه الشروط والأحكام.
12. يقر مدير الصندوق أنه لن يتم إدراج الوحدات الجديدة في الصندوق إلا عند إتمام عملية نقل ملكية العقار لصالح الصندوق.
13. يقر مدير الصندوق أنه لا يجوز تصويت أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة على مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الصندوق
14. يقر مدير الصندوق بأنه قد تم الإفصاح عن جميع العقود والاتفاقيات التي لها علاقة بالصندوق والتي قد تؤثر على قرارات المستثمرين في الاشتراك في الصندوق وأنه لا توجد عقود واتفاقيات غير التي تم ذكرها في هذه الشروط والأحكام

15. يقر مدير الصندوق بأنه يحق لمالكي الوحدات التصويت على المسائل التي تُطرح عليهم في اجتماعات مالكي الوحدات. وبالإضافة إلى ذلك، يتم الحصول على موافقة أغلبية مالكي الوحدات الذين يملكون ما نسبته أكثر من 50% من قيمة الوحدات، فيما يتعلق بإجراء أي تغيير أساسي على الصندوق، والذي يشمل ما يلي:

- التغيير المهم في أهداف الصندوق؛
- التغيير الذي قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على مالكي الوحدات أو على حقوقهم فيما يتعلق بالصندوق؛
- التغيير الذي قد يكون له تأثير في وضع المخاطر للصندوق؛
- أي زيادة في رأسمال الصندوق.

16. يقر مدير الصندوق أنه سيتخذ جميع الخطوات اللازمة لمصلحة مالكي الوحدات وذلك حسب علمه واعتقاده مع الحرص الواجب والمعقول وسيعمل مدير الصندوق والمدراء والمسؤولين والموظفين والوكلاء والمستشارين التابعين له، والشركات التابعة وأمين الحفظ والمستشار الشرعي ومجلس إدارة الصندوق، على بذل الحرص والجهد المعقول والتصرف بحسن نية، في سبيل تحقيق مصالح مالكي الوحدات، إلا أنه قد يتعرض الصندوق إلى خسارة بأي شكل من الأشكال بسبب القيام بأي تصرف غير متعمد يصدر عن أي من الأطراف المذكورة فيما يتعلق بقيامهم بإدارة شؤون الصندوق. فعندها لا يتحمل هؤلاء الأطراف مسؤولية عن تلك الخسارة بشرط أن يكون قد تصرف بحسن نية وبتبني حسن النية في حال عدم وجود أي تصرف أو قرار أو مراسلات تدل على علم مسبق بالنتائج السلبية للقيام بذلك التصرف وبشكل يُعتقد أنه يخدم مصالح الصندوق بالشكل الأمثل وأن يكون التصرف لا ينطوي على الإهمال الفادح أو الاحتيال أو سوء التصرف المتعمد.

17. يقر مدير الصندوق بأنه تم الإفصاح عن جميع الشروط والأحكام والمعلومات التي يمكن أن تؤثر على قرار الاشتراك في الصندوق والمستثمرين فيه.
18. يقر مدير الصندوق بأن الملاك الحاليين والمستأجرين للعقارات ليسوا عرضة لقرارات حجز أو تحفظ على ممتلكات أو حسابات.
19. يقر مدير الصندوق، أنه لا توجد منازعات على العقار أو دعاوى قضائية أو تحكيمية أو إجراءات قضائية أو إجراءات إدارية أو إجراءات تحكيم أو تحقيقات، سواء كانت معلقة أو تم البت فيها أو قيد النظر أو محتملة ومن شأنها سواء مجتمعة أو منفردة أن يكون لها تأثير سلبي وجوهري ومن شأنها أن تقيد بائعي الأصول العقارية المبدئية ومدير الصندوق من القيام بإتمام عملية بيع وشراء الأصول العقارية المبدئية وفقاً لشروط وأحكام اتفاقيات البيع المبرمة بينهم ووفقاً لشروط وأحكام الصندوق والأنظمة المرعية في المملكة العربية السعودية.
20. يُقر مدير الصندوق بسلامة الملاءة المالية وأنشطة المستأجر الرئيسي للأصول العقارية.

35. النظام المطبق:

تشكل هذه الشروط والأحكام عقد ملزم قانونياً بين مدير الصندوق وكل مالك للوحدات. ويعتبر الاستثمار في الصندوق موافقة ضمنية على هذه الشروط والأحكام. وتخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة. وسوف يسعى مدير الصندوق وكل مستثمر إلى الحل الودي لأي نزاع ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام، وبالمسائل الواردة في هذه الشروط والأحكام. وفي حالة وجود نزاع لم يتم التوصل لحل ودي بشأنه، فإنه يجوز لأي طرف إحالة هذا النزاع إلى هيئة الفصل في منازعات الأوراق المالية التي أنشأتها هيئة السوق المالية.

ملحق (1): الإفصاح المالي

31 ديسمبر 2020	
48,786,213	إجمالي الدخل
3,825,000	أتعاب إدارة الصندوق
188,175	أتعاب حفظ
10,000	أتعاب مجلس الإدارة
1,748,511	مخصص الزكاة
3,180,314	مصروف الاستهلاك على العقارات الاستثمارية (مصاريف غير نقدية)
2,191,982	هبوط في العقارات الاستثمارية
1,195,348	تكاليف تمويل
945,791	مصاريف أخرى
35,501,092	صافي الربح
533,708,182	صافي الأصول / وحقوق الملكية العائدة لحاملين الأسهم
10.4649	صافي قيمة الموجودات لكل وحدة (القيمة الدفترية)
0.64 ريال لكل وحدة	قيمة الربح الموزع

سلام بن زكي الخنيزي
الرئيس التنفيذي- عضو مجلس الإدارة

هيفاء بنت فهد القوفي
رئيس الالتزام والحوكمة والقانونية